

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٦٦٨

الثلاثاء ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)	اللورد أحمد/السيد ألن	الرئيس
السيد بوليانسكي/السيد ريبيكين	الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيد هويسغن	ألمانيا	
السيد سيهاب	إندونيسيا	
السيد بيكستين دو بوتسوريفا	بلجيكا	
السيدة فرونيتسكا	بولندا	
السيد أوغاريلي	بيرو	
السيد سنغر وايسنغر	الجمهورية الدومينيكية	
السيد فان شالكويك	جنوب أفريقيا	
السيد جانغ جون	الصين	
السيد ندونغ مبا	غينيا الاستوائية	
السيد دو ريفير	فرنسا	
السيد أدوم	كوت ديفوار	
السيد العتيبي	الكويت	
السيدة نورمان - شاليه	الولايات المتحدة الأمريكية	

جدول الأعمال

بناء السلام والحفاظ على السلام

دور المصالحة في صون السلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة

الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (S/2019/871)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1937298 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بناء السلام والحفاظ على السلام

دور المصالحة في صون السلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (S/2019/871)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أذربيجان، والأرجنتين، وأرمينيا، وأستراليا، وإستونيا، وأفغانستان، والإمارات العربية المتحدة، وأيرلندا، وإيطاليا، وباكستان، والبرازيل، والبرتغال، وبنغلاديش، وتركيا، وجورجيا، ورواندا، ورومانيا، وسري لانكا، وسلوفاكيا، وسويسرا، وغواتيمالا، والفلبين، وفيت نام، وقبرص، وقطر، وكازاخستان، وكندا، وكوستاريكا، وكينيا، ولبنان، وليختنشتاين، ومصر، والمغرب، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، وناميبيا، والنرويج، والهند، وهنغاريا، واليابان للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التالية أسماؤهما للمشاركة في هذه الجلسة: السيد ألبسلان أوزردم، عميد كلية تحليل النزاعات وتسويتها في جامعة جورج ميسن؛ والسيدة إلواد علمان، مديرة البرامج والتنمية في مركز علمان للسلام وحقوق الإنسان.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا سعادة السيد سيلفيو غونزاتو، نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، للمشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس ممثل بعثة المراقب الدائم للكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة للمشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/871 التي تتضمن رسالة مؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، تحيل فيها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وفي هذا الصدد أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئاسة المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة، لأن عمليات المصالحة التي يدعمها المجتمع الدولي يمكن أن يكون لها تأثير حاسم على حياة الناس الذين نخدمهم.

وتسهم المصالحة الناجحة في منع تكرار الصراع وبناء مجتمعات تتمتع بالمزيد من السلام والقدرة على الصمود والازدهار، ولا سيما في أعقاب العنف وانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع.

فمن كمبوديا إلى رواندا وشمال أيرلندا والبوسنة والهرسك أدت عمليات المصالحة دورا حاسما في حل الخلافات العرقية والدينية والسياسية، وتمكين السكان من العيش في سلام. وتساعد المصالحة على رأب التصدعات الناجمة عن غياب الثقة بين الدولة والسكان، عندما تقر المؤسسات والأفراد بدورهما في الجرائم المرتكبة في الماضي، ويتحلى كل من الضحايا والجناة

السلمي، وعلى معالجة مظالم الناس عن طريق الحوار والمصالحة لمواجهة الاستقطاب الشديد.

ونحن بحاجة إلى عقد اجتماعي شامل ومنصف؛ يمكن الجميع، ولا سيما الشباب، من العيش بكرامة؛ ويتيح للنساء والفتيات الفرص ذاتها المتاحة للرجال والفتيان؛ ويحمي الأشخاص المرضى، والضعفاء وذوي الإعاقة. ومن شأن الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي أن يضطلع بدور محوري في عملية المصالحة، إذ يبيّن الحاجة إلى معالجة الممارسات والنظم الفاسدة التي تخدم مصالح نخبة صغيرة. ويجب أن تستوفي عمليات المصالحة الجارية اليوم شرطين.

أولاً، يجب أن يكون مقرها المجتمعات المحلية والمجتمعات المتضررة من النزاع. ويجب أن تنبع المصالحة من الداخل، بمشاركة الجميع، وليس القادة السياسيين والمنظمات حصراً. ويجب إشراك الممثلات من النساء ومجموعات المجتمع المدني في كل مرحلة من المراحل. ويملك الزعماء الدينيون السلطة المعنوية لتعبئة الدعم المحلي وبناء الثقة. ويمثل الشباب والفتيات المهمشة جهات فاعلة بالغة الأهمية تفهم المظالم التي تؤدي إلى النزاع فهما أصيلاً. ومن المرجح ألا يكتب النجاح لاتفاقات السلام وعمليات المصالحة التي تتجاهل تلك الأصوات.

كما أن تولّي الجهات المحلية زمام الأمور والمشاركة الواسعة النطاق لهما أهمية حاسمة في التغلب على محاولات النخب القوية تجنّب المساءلة واستبعاد فئات معينة. فمن شأن هذا التلاعب أن يسهم في إضعاف الاتفاقات التي تفتقر إلى إصلاحات وتدابير محددة تعيد لم شمل المجتمعات المحلية. وتعيد المصالحة الناجحة الثقة في الدولة ومؤسساتها. فحين يرى الناس أن مؤسساتهم ذات شرعية، يلجؤون إليها بدل اللجوء إلى العنف لتسوية خلافاتهم.

ثانياً، تعالج عمليات المصالحة الناجحة ألم الضحايا ومعاناتهم، وتفهم دوافع المجرمين، وتحقق العدالة، وتوفر سبل

بالشجاعة في مواجهة الحقيقة. إنها العملية التي يمكن للمجتمعات من خلالها أن تنتقل من انقسام الماضي إلى مستقبل مشترك.

ولذلك، فإن تعزيز المصالحة وكسر دورات الإفلات من العقاب جزء لا يتجزأ من جميع أعمالنا. وقد استرشدنا بالقرارات التي اتخذها المجلس من خلال تشديدها على أن المصالحة جزء من نهج شامل للحفاظ على السلام.

إذ ندرك جميعاً الأهمية الحاسمة التي تكتسيها المصالحة، إلا أن مفهوم المصالحة لدينا يجب أن يتطور ليواكب الطابع المتغير للنزاع. فلم يعد ممكناً أن يقتصر على أولئك المشاركين بصفة مباشرة في شن الحرب. إذ إن نزاعات اليوم معقدة وتجر إلى ساحتها البلدان المجاورة والدول الكبرى. وتزايد أوجه عدم المساواة الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية وتفاقمها أزمة المناخ والتكنولوجيات الجديدة. أما الحيز الديمقراطي فأخذ في التقلص مؤججاً السياسة القائمة على الهوية، والتمييز، والتعصب وخطاب الكراهية. ويجب أن تستجيب عمليات المصالحة الجارية اليوم لتلك التحديات من خلال كونها أوسع نطاقاً وأعمق وأكثر شمولاً من أي وقت مضى.

ويجب أن يكون للمصالحة أثر على المستويات الفردية، وفيما بين الأفراد، والمؤسسية، والاجتماعية والسياسية، إذا ما أريد لها النجاح. ويتزايد الوعي بدور المصالحة في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، من أزمة المناخ إلى التمييز الهيكلي، وعدم المساواة، والإفلات من العقاب والخطابات المثيرة للشقاق التي لها دور في تغذية نزعة التطرف وظهور التطرف العنيف.

ونشهد في الوقت الراهن موجة من الاحتجاجات في جميع أنحاء العالم. ومع أن كلاً منها فريد من نوعه، تجمعها بعض السمات المشتركة - فقدان الثقة بين الناس والمؤسسات السياسية، والآثار السلبية التي تخلفها العولمة والتغيرات التكنولوجية التي تفاقم أوجه عدم المساواة. وإنني أحث الحكومات على الاستجابة لتلك الاحتجاجات مع احترام حرية التعبير والتجمع

وما فتئنا نشدد على أهمية العدالة الانتقالية - ولا سيما في كولومبيا، وكذلك في بلدان أخرى. كما نقدم الدعم التقني للعمليات الوطنية التي تسهم في تحقيق تعافٍ جماعي، على سبيل المثال، في تونس واليمن، حيث نقدم مشورة خبراءنا لتيسير الحوار الوطني. وتدعم الأمم المتحدة، في جميع أنحاء العالم، عمليات العدالة الانتقالية التي تقودها الجهات الوطنية ومحورها الضحايا. وفي غامبيا، على سبيل المثال، قدمنا دعماً بالغ الأهمية لوضع الاستراتيجية الوطنية الشاملة للعدالة الانتقالية وإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات.

وسنواصل تشجيع الحكومات على الاستفادة من قدراتها الوطنية، مع كفالة احترام المعايير الدولية. وإن دعمنا للحوار والمشاورات والعمليات السياسية على الصعيد الوطني، بما في ذلك الانتخابات وصياغة الدساتير، هو تدبير آخر بالغ الأهمية من أجل تعزيز المؤسسات التي محورها الإنسان والشاملة للجميع.

وتمثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ خريطة الطريق التي تتبعها لمكافحة العوامل الدافعة لنشوب النزاع وتعزيز الحوكمة الشاملة للجميع واحترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية. إذ تساعد منظومة الأمم المتحدة بأسرها الحكومات على تعزيز الحكم الرشيد، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وإقامة مؤسسات خاضعة للمساءلة، وتوفير الخدمات الأساسية، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وإدماج الشباب والمجتمعات المحلية المهمشة في العمليات السياسية.

وفي نهاية المطاف، يجب أن تستند المصالحة إلى التغييرات الاقتصادية والسياسية الرئيسية على صعيد المؤسسات ذاتها التي أدت إلى النزاع أو القمع. إن إعادة النظر في ماضٍ مؤلم، وفهمه وتجاوزه معا أمر بالغ الصعوبة. وعلى حد تعبير رئيس الأساقفة ديزموند توتو،

الانتصاف وتكفل كشف الحقيقة. فلا مصالحة من دون عدالة، ولا عدالة من دون الحقيقة. ومن شأن آليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك لجان الحقيقة والمصالحة، أن تكون وسيلة فعالة لتحقيق هذه الأهداف، على نحو ما شهدناه في غواتيمالا، وسيراليون، وتيمور - ليشتي وأماكن أخرى. إذ يوسعها أن تساعد المجتمعات على الاتحاد حول خطاب مشترك يؤكد ما يجمعنا من كرامة وإنسانية.

بيد أن المصالحة لا يمكنها أن تكون بديلاً للمساءلة أو أن تمهد الطريق للعفو عن الجرائم الخطيرة بموجب القانون الدولي. فقد شدد المجلس بحق على أهمية المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. ويجب على آليات المصالحة الناجحة، عند تحقيق العدالة، أن تعزز المساواة وحقوق الإنسان، حتى في الحالات التي لم تكن فيها تلك الجوانب موجودة قبل النزاع.

وتؤثر انتهاكات حقوق الإنسان في المرأة على نحو مختلف. ويجب أن تكون العدالة الانتقالية عدالةً محققة للتحويل تعالج عدم التكافؤ بين الجنسين، وأن تكون متجذرة في الواقع المحلي وتستند إلى المشاورات الواسعة النطاق.

(تكلم بالفرنسية)

وتعمل الأمم المتحدة على إدماج أطر المصالحة في أنشطة صنع السلام وبناء السلام في البلدان في جميع أنحاء العالم. ويشدد وسطاؤنا ومبعوثونا على أهمية الأحكام العملية التي تشمل الحاجة إلى الحوار، وبناء الثقة والمصالحة في اتفاقات السلام. وقد عملنا أيضاً على إدراج أحكام تناول وقائع الماضي في الاتفاقات التي توسطت فيها المنظمات الإقليمية، بما في ذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. وفي هذا السياق، أرحب بسياسة العدالة الانتقالية الجديدة للاتحاد الأفريقي، وهو إطار يراعي الجوانب المعقدة للعنف الجماعي، ويحترم في الوقت نفسه التقاليد المحلية التي تشمل المصالحة والعدالة.

ولذلك، فإن المصالحة هي عملية تستهدف استعادة العلاقات المقطوعة ويتعين أن تعالج الجروح العميقة التي يخلفها النزاع. كما أن المصالحة تعني تعلم العيش بصورة غير عنيفة على الرغم من الاختلافات الجذرية. بيد أن المجتمعات الخارجة من النزاع تتألف من مجموعات كبيرة ومتباينة من عناصر فاعلة عاشت تجارب مختلفة خلال النزاع وتؤمن بقواعد وقيم ثقافية مختلفة. وبالتالي، فليس من المستغرب أن مفهوم المصالحة لا يعني الشيء نفسه بالنسبة لجميع الناس.

فبالنسبة للآباء الذين اختطف أطفالهم في غارة، قد تعني المصالحة اكتشاف ما حدث لهم والتأكد من تقديم الجناة إلى العدالة. وبالنسبة للزعماء الوطنيين حديثي التنصيب، ربما ينصب تركيزهم على انتهاز الفرصة السانحة لدفن الماضي من أجل التركيز على تحديات الحاضر الملحة. وبالنسبة للمقاتلين السابقين، قد تكون المصالحة تذكركم للحصول على عفو أو البدء من جديد.

وهذا هو السبب في أن المصالحة يجب أن تكون عملية مُصممة خصيصاً ومرنة بما فيه الكفاية للتكيف مع الديناميات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتغيرة في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. وبعبارة أخرى، من منظور الحد الأدنى، يمكن أن تعني المصالحة تحقيق هدف التعايش في حين يشدد نهج الحد الأقصى على أهمية الصلح والتعامل مع الماضي وإعادة بناء الثقة.

وينبغي أن نتذكر أيضاً أن المصالحة الناجحة هي نتيجة وعملية على حد سواء. ونتيجة لذلك، فإنها تشتمل على الثقة المتبادلة والاعتراف والقبول، فضلاً عن مراعاة احتياجات ومصالح الطرف الآخر وأخذها في الاعتبار. وبوصفها عملية، فإن المصالحة يجب أن تشتمل على تغييرات واسعة النطاق، هيكلية ونفسية على السواء.

”لا يوجد طريق مختصر ولا وصفة بسيطة لتضميد جراح وانقسامات مجتمع في أعقاب عنف مطرد. فإيجاد الثقة والتفاهم بين أعداء الأمس يعدّ تحدياً بالغ الصعوبة.“
ولذلك، فإن المصالحة الناجحة غايةٌ وعمليةٌ على حد سواء. وإذ ندنو من الذكرى الخامسة والسبعين للأمم المتحدة وعقد العمل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإن المصالحة القائمة على إرساء الثقة بين الشعوب والأمم ضرورية لكفالة السلام والرخاء للجميع على كوكب سليم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته وأفكاره المتعمقة بشأن هذه المسألة.
وأعطي الكلمة الآن للسيد أوزردم.

السيد أوزردم (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أكون هنا اليوم برفقة الجميع وأعرب عن امتناني لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن. واسمحوا لي أن أعرب عن خالص شكري للممثلة الدائمة للمملكة المتحدة، سعادة السيدة كارن بيرس، على دعوتي لأخذ الكلمة في هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة المصالحة.

إن المصالحة عامل من العوامل الرئيسية في تحقيق السلام والحفاظ عليه. وأود أن أخصص بضع لحظات لأشاطر المجلس سبب كون المصالحة ذات أهمية بالغة لتحقيق السلام الدائم.

ومن المفارقات المأساوية للحروب هي أنها عندما تنتهي، يتعين على الناس من جميع الأطراف أن يتعلموا العيش معاً، بغية تحقيق السلام الدائم. وقد شرع الضحايا والجناة وغيرهم في المجتمعات المحلية المتضررة من الحرب في مهمة هائلة تتمثل في التصالح، على الصعيدين السياسي وفيما بين الأفراد، وإعادة تأطير معارضيتهم وإضفاء طابع الإنسانية عليهم، وإعادة بناء الثقة والإخضاع للمساءلة وطيّ صفحة مخلفات الماضي.

الجهات الداخلية الصانعة للمصالحة مثل الأب هوارد الذي دعا، فور قصف كاتدرائية كوفنتري، إلى المصالحة بدلا من الانتقام.

رابعا، لا تكون أشكال الدعم المالي والمشاريع فعالة إلا عندما يكون ذلك جزءا من عملية أكبر يجري تصميمها وقيادتها على المستوى المحلي. ويتعين على الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها زيادة التمويل، ولكن يجب أيضا جعله أكثر مرونة. وتتطلب المصالحة الفعالة سرعة الاستجابة لتطورات الحالة باستمرار، وهو أمر نادرا ما تسمح به دورات المشاريع. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة لضمان المشاركة الكاملة للنساء والشباب، لأنهم غالبا ما يتعرضون للاستبعاد والتهميش في عمليات بناء السلام الأوسع نطاقا. فمن دون النساء والشباب، لا يمكن للمصالحة أن تنجح أبدا.

خامسا، من المهم أن نتذكر أن إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة لا يكفي، على الرغم من أنه كثيرا ما يكون ضروريا لمعالجة مظالم الماضي وتحديد ما حدث. وينبغي أن تكون مختلف محاولات تحقيق المصالحة، سواء كانت تركز على تحري الحقيقة أو التعويضات أو التعليم أو صحافة السلام أو معالجة مظالم الماضي أو كتابة تاريخ مشترك، مترابطة ومرتبطة بالحقائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأوسع نطاقا في مجتمعات ما بعد النزاع. وعلينا ألا ننسى أن المصالحة عملية وليست مجرد برنامج.

أخيرا، يجب ألا ننظر أن المصالحة لا تحدث إلا بعد نزاع عنيف. بل يتعين أن تحدث في كل الأوقات وفي كل مكان وأحيانا ما يحدث ذلك بوصفها الخيار الأول لتحقيق السلام. وفي عالم اليوم، ثمة انقسامات عميقة داخل العديد من المجتمعات على أسس دينية أو سياسية أو إثنية أو عرقية أو اقتصادية. ونحن نتبع سياسات تبعث على الفرقة. ولذلك، يتعين علينا الحد من التحيزات وتحدي القوالب النمطية والتصدي لأشكال التجريد من الإنسانية. ونحن بحاجة إلى دعم السلام والمصالحة

فما الذي تعلمناه من تجاربنا في مجال المصالحة على مر السنين؟ أولا وقبل كل شيء، ينبغي أن تكون المصالحة تجربة تحويلية حيث لا تعني تعلم كيفية الصفح والنسيان، ولكن كيفية التذكر والتغيير. وقد كان من الممكن أن تتيح إعادة بناء جسر ستاري موس (الجسر القديم) الشهير للمشاة في موستار بالبوسنة والهرسك فرصة كبيرة لتجربة تحويلية كهذه. وبدلا من ذلك، فقد شيد المجتمع الدولي نسخة متطابقة تقريبا من الجسر في عمل حقق نجاحا كبيرا فعلا، ولكن دون إعطاء الصرب والكروات والبشناق فرصة لبناء جسور الثقة أثناء عملية إعادة بنائه.

ثانيا، ينبغي أن تستند المصالحة دائما إلى نهج محلية ومفردات محلية، والأهم من ذلك، إلى عناصر فاعلة محلية. غير أن الجهات الفاعلة السياسية كثيرا ما تتجاهل جهود العناصر المحلية. ومع ذلك، فلن نتاح لنا فرصة لمعالجة الجراح العاطفية العميقة التي يخلفها النزاع إلا باتباع نهج محلية. ولنتذكر أن المشاعر ليست مجرد ردود أفعال شخصية، بل إنها أيضا تشكل الأساس للقوى الاجتماعية والسياسية البالغة الأهمية لبناء الهوية والمجتمع المحلي. ومن ثم، من المهم النظر إلى المصالحة باعتبارها وسيلة لإعادة صياغة الإرث العاطفي للنزاع.

ثالثا، تتطلب الأبعاد المختلفة للمصالحة - سواء كانت بين الأفراد أو بين الجماعات أو بين الدول - أنواعا مختلفة من الانخراط. وبناء على ذلك، يتعين علينا دراسة مختلف أنواع العناصر الفاعلة المحلية. فكثيرا، ما يتم تجاهل السلطات المحلية والبلديات وما تملكه من قدرات كامنة بوصفها جهات داخلية صانعة للمصالحة. وعلى سبيل المثال، اضطلعت مدينة كوفنتري بالمملكة المتحدة، التي تعرضت لقصف شديد إبان الحرب العالمية الثانية، بمهمة مصالحة مدهشة بالتعاون مع المدن التي مزقتها الحرب في بلدان الستار الحديدي مثل درسدن وبلغراد وارسو خلال سنوات الحرب الباردة. فلنسلم بشجاعة وتبصر

فإننا نيسر التعاون بين العلماء والممارسين الذين يدرسون كيف يخفف الخطاب الديني وحكمة السكان المحليين حدة النزاعات ويضمندان العلاقات المجتمعية. وما زلنا على استعداد لمساعدة الأمم المتحدة في مهمتها المتمثلة في النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١٦ المتعلق بالعدالة وإقامة مجتمعات مسالمة وبناء مؤسسات قوية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أوزردم على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة علمان.

السيدة علمان (تكلمت بالإنكليزية): أعرب عن امتناني على دعوتي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن في هذا الصباح.

إنني من الصومال، وهو دولة اتخارت بشكل مدمر في عام ١٩٩١ ولا تزال غارقة إلى حد ما في دوامة من الفوضى العنيفة المطولة والحرب حتى يومنا هذا. وقد جرت المحاولة الأولى لتحقيق المصالحة في الواقع في ذروة النزاع في عام ١٩٩١. فخلال الأيام الأولى للحرب، صدر بيان وحظي بدعم العديد من القادة المتمردين. لكن بما أن قادة المتمردين لم يوقعوا عليه جميعاً، فقد فشلت العملية. ومنذ ذلك الحين بدأت محاولات لا حصر لها لإنهاء النزاع وبناء السلام واستمرت حتى يومنا هذا.

والصومال كمثال لبلد يشهد نزاعاً ممتداً منذ فترة طويلة ليس بالتأكيد حالة فريدة من نوعها. وشكلت الجهود السابقة التي بذلت في بلدي والناطقة من افتراض أن الأساليب السياسية والدبلوماسية يمكن أن تُضاف إلى النُظم والمواقف القائمة بدون القيام أولاً بتطوير أسس اجتماعية واقتصادية جديدة للتغيير، جزءاً من قاعدة مؤسفة من الأزمات والنزاعات التي التزم المجلس والدول الأعضاء بحلها. لذلك يشجعني مناقشتنا تحت رئاسة المملكة المتحدة الآن للجزء الأصعب والأهم من دورة بناء السلام، ألا وهو المصالحة.

بصورة يومية. وينبغي أن تولد أنشطتنا، بوصفنا من السياسيين والدبلوماسيين والعاملين في المجتمع المدني والأكاديميين ووسائل الإعلام والقطاع الخاص، الثقة والتوافق والتعاون.

إن المصالحة مهمة لأنه إذا لم تُعالج الصدمات الفردية والجماعية، فإن المظالم المتبقية يمكن أن توفر أساساً لدورات عنف ذاتية الاستدامة بين الأجيال المقبلة. ولكي تتعافى المجتمعات المنقسمة ويلتئم صفها، فإننا بحاجة إلى استراتيجيات تمكننا من التفاوض وتجاوز مظالم الماضي وتتيح لنا التفكير في الكيفية التي تتسبب بها الذكريات والمشاعر في أن يصبح الماضي الواقع السياسي الراهن.

ويتطلب تصميم المصالحة الفعالة إشراك الجهات الفاعلة المحلية ذات الصلة، ولا سيما النساء والشباب. وبوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي، ينبغي لنا أن ندعم بإخلاص العمليات التي تساعد على تصميمها.

إن الإيمان يمكن أن يكون مصدر إلهام كبيراً للمصالحة، ولكن التلاعب به يمكن أن يفضي أيضاً إلى مزيد من الانقسام أو الكراهية أو العنف. وعلى غرار جميع الجهات الفاعلة الأخرى، يتعين إخضاع الجهات الفاعلة الدينية للتدقيق، تبعاً لأعمالها وهذا أمر يساعد في تحقيقه البحوث ورصد الأثر والتقييم.

ولا يمكن للمصالحة أن تكون فعالة إلا إذا كانت مراعية تماماً للسياق. وفي بعض الأحيان، يستلزم الأمر، للأسف، تنشيط التقاليد التي تفيد في التئام العلاقات. وفي هذا السياق، تكتسي معارف الجهات المحلية الفاعلة أهمية بالغة ويمكن أن يلهم بناء شبكات من الجهات الفاعلة والممارسات الجيدة الآخرين.

ونجري بحثاً بشأن ممارسات المصالحة التي تقودها جهات محلية في كلية "تحليل النزاعات وتسويتها" بجامعة جورج ميسن وفي "مركز ماري هوك للمصالحة" المنشأ حديثاً التابع لها. ومع التركيز بوجه خاص على الجهات الداخلية الصانعة للمصالحة،

للمصالحة. فهذا يعني عدم وجود يقين لدى الهاربين المحتملين من أطراف النزاع فيما يتعلق بالمصير الذي سيلقونه في حال مخاطرتهم بحياتهم هرباً من جماعات مثل حركة الشباب على سبيل المثال؛ وتأثير ارتفاع معدلات الفساد وعدم التزام المؤسسات الحكومية الصومالية بالقوانين الدولية لحقوق الإنسان؛ وعدم بذل جهود موازية لنزع سلاح الميليشيات القبلية وتحويلها؛ واستمرار الصراعات القبلية والتمييز وسياسات البلد السائدة المتمثلة في الإقصاء والتهميش. وتتخلل هذه المشاكل آليات العدالة التقليدية. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي المعاملة المنحازة للمرأة والتمييز ضد القبائل التي تشكل أقلية إلى استمرار المظالم. ومع ذلك، فقد قادت المنظمات غير الحكومية الصومالية منذ سنوات الجهود المبذولة في علاج الصدمات النفسية والعفو والمصالحة بين المقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية والقبائل.

يجب أن تشمل الاستراتيجيات الناجحة لبناء السلام وتحقيق المصالحة الوطنية أكبر عدد ممكن من الفئات السكانية. والأهم من ذلك، يجب أن تسعى هذه الاستراتيجيات إلى بناء توافق في الآراء. ويتم بشكل منهجي استبعاد مجموعات المجتمع المدني التي تقودها النساء في جميع أنحاء العالم والقدرة على التصدي للأسباب الأساسية للعنف والتأثير بشكل كبير على عملية المصالحة. وهناك أمثلة لا حصر لها من جهود السلام والمصالحة التي تبذلها المرأة في الصومال وأيرلندا الشمالية وليبيريا والبلقان والبوسنة وغيرها. والأدلة غنية عن البيان.

وبعد مرور ٢٠ عاماً على الاحتفال بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أحث المجلس على ألا يحتفل بالوثيقة رمزياً فحسب، بل أن يستخدمها للنهوض بإدماج المرأة في مجال تكيف التحديات التي تواجه المصالحة والولاية المتمثلة في اتخاذ القرارات الجنسانية الشاملة عند تصميم وتنفيذ ورصد استراتيجيات المصالحة. وهذا يعني استشارة النساء منذ البداية، بمن في ذلك النساء النازحات وذوات الإعاقة؛ واتخاذ الخطوات اللازمة لزيادة

أتذكر الصدام رهيب بين القوات الموالية لقوات غلمودوغ وبونتلاندي في الصومال في مدينة غالكاويو، حيث كنت أقوم ببعض الأعمال مؤخراً بشأن برامج نزع السلاح. حيث نزع خمسون ألف شخص. ووقع العديد من الضحايا من المدنيين وكانت هناك ميليشيات لا تعد ولا تحصى مسلحة بأسلحة كثيرة، متمركزة في الخطوط الأمامية لمدينة تم تقسيم حدودها حرفياً بجرة قلم واحدة. وتدخل المجتمع الدولي فوراً لتهنئة التوترات وتم إخراج قائدي المنطقتين من الصومال لإجراء محادثات سلام. وتم الاحتفال بتوقيع الاتفاق في الخارج وتردد صده في وسائل الإعلام الوطنية. وفي نفس اليوم الذي عاد فيه القائدان، اندلع القتال المدمر مرة أخرى متسبباً في وقوع المزيد من القتلى الأبرياء.

ومع ذلك عندما تُسأل النساء والشباب والزعماء الدينيين في هذا المجتمع المحلي بالذات عما يطلبه الشباب في الخطوط الأمامية لإلقاء أسلحتهم، فإن الجواب بسيط، إنهم يريدون فقط الحديث معهم، ويمكن الوصول إليهم. وإذا عرضت على أكبر الخاسرين فرصة لتحقيق السلام، فإنهم سيشاركون. ونحن نعلم أن عملية مصالحة تضم أحزاباً سياسية تقريباً بشكل شبه حصري، مع إقصاء الناخبين غالباً من المحادثات، لن تنجح على الأرجح. ونحن نعلم أنه من أجل تحقيق مصالحة حقيقية، يجب أن تبني العملية حلاً طويل الأجل على مستوى البلد. وتتجلى المهمة الأكثر إلحاحاً في إعادة بناء ثقة الناس في المؤسسات، الرسمية وغير الرسمية منها على حد سواء. وتغيب هذه الثقة بشكل مقلق في النزاعات التي نأمل حلها اليوم.

وسيستمر العنف إذا لم يعد الناس يعتقدون أنهم قادرون على حل مشاكلهم من خلال قنوات موثوق بها على غرار المؤسسات الحكومية. إن المصالحة عملية وهي ليست حدثاً واحداً ولا يمكن أن تكون عملية يتم تصديرها خارج البلد. لقد شاهدت بنفسني كل يوم ما يعنيه الافتقار إلى إطار قانوني

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير الدولة لشؤون الكومنولث والأمم المتحدة وجنوب آسيا في بريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. بالنيابة عن حكومة المملكة المتحدة وبصفتي الرئيس الحالي للمجلس، أود أولاً أن أشكر الجميع على الانضمام إلينا اليوم وتبادل الأفكار بشأن هذه المسألة الهامة. وأشكر بشكل خاص السيد أوزردم وبالطبع السيدة علمان على إسهاميهما القويين والمؤثرين. وأشيد أيضاً بإسهام الأمين العام أنطونيو غوتيريش. لقد تردد صدق كلماته بقوة، خاصة عندما تحدث عن عدم إمكانية تحقيق المصالحة بدون عدالة وعدم تحقيق العدالة بدون حقيقة. ويجب أن يظل ذلك هدفنا وغايتنا الأساسيين.

إننا ندرك كلنا أن المصالحة عملية مهمة بل محورية بالفعل لإحلال السلام الدائم. لماذا؟ لأن لديها القدرة ليس فقط على حل النزاعات القائمة ولكن أيضاً لمنع اندلاع أعمال عنف في المستقبل من خلال مساعدة الناس والمجتمعات المحلية على تجاوز الخلافات القديمة. وهذا هو السبب في دفاع المملكة المتحدة واستمرارها في الدفاع بثبات عن رؤية الأمين العام في مجال حفظ السلام، التي تضع منع نشوب الصراعات وبناء السلام في صميم العمل الهام للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم.

ولهذا السبب أيضاً ناشدنا كمملكة متحدة إلى جانب الدول الأخرى منذ فترة طويلة الزعماء الدينيين الاضطلاع بدور رئيسي. وعندما ننظر إلى العالم حولنا اليوم، وهو عالم يقول فيه أكثر من ثلاثة أرباع الناس بشكل مباشر أن إيمانهم مهم بالنسبة لهم، لا يمكن أن يكون هناك شك في أنه لدى الزعماء الدينيين القدرة على التأثير على الأفراد والمجتمعات المحلية بطريقة تعجز عنها ببساطة الحكومات. فالدين جزء من الحل. ويمكن للزعماء الدينيين أيضاً تقوية أصوات المجتمعات المحلية الضعيفة ودعم المصالحة وبناء السلام من خلال الوساطة وتشجيع الحوار بين مختلف المجموعات. وكما قال السيد أوزيرديم، يجب علينا

عدد الموظفين في مجال الوساطة والمراقبة والتفاوض بشأن اتفاقات السلام؛ وتلبية احتياجات الحماية لجميع العاملين في المجال الإنساني والمدافعات عن حقوق الإنسان اللائي يتم استهدافهن وإخفاؤهن واختطافهن بشكل متزايد بسبب مشاركتهن في تلك العمليات بالذات. ورغم أن النساء وخاصة الشباب أكثر عرضة للوقوع ضحايا خلال الحروب، فقد أوجدن سبلاً لتحقيق السلام من خلال الدعوة والشبكات غير الرسمية، بل إنهن أحدثن من خلال التكنولوجيا الجديدة حركات عبر وسائط التواصل الاجتماعي.

ومع ذلك، يشكل غياب المساعدات المالية لاستكمال صنع السلام وثقافة حقوق الإنسان إحدى أكبر النكسات التي تعترض بناء السلام اليوم. وعدا عملي مع مركز علمان للسلام وحقوق الإنسان في الصومال، حيث أركز على نزع سلاح الشباب والشباب المنخرطين في الجماعات المسلحة وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم، يشرفني أيضاً أن أكون مستشارة لصندوق بناء السلام التابع للأمين العام، مما يشكل دليلاً على التزامه بإشراك النساء ولا سيما الشباب والنساء من بلدان الجنوب في عمليات صنع القرار في مجال بناء السلام. وفي تلك العملية ومن خلال هذا العمل، استمعنا مرات عديدة إلى شعوب الدول الهشة والبلدان التي تعاني من الصراعات، التي تناشد مباشرة تقديم المزيد من الدعم للمصالحة. وهذا هو سبب طلب تلك البلدان للتمويل.

أترك أعضاء المجلس بعد أن أ طرح عليهم فكرة وطلبا مفادها أن ينظر الرئيس وأعضاء المجلس في العمل من خلال الآليات القائمة داخل أسرة الأمم المتحدة اليوم. ويمكن لصندوق بناء السلام بدعم من المجلس، الاستثمار في المصالحة في البلدان قيد المناقشة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة علمان على إحاطتها القوية للغاية.

استجابتنا للفظائع. وإذا انظر حول طاولة مجلس الأمن هذا الصباح، فإننا سنسعى إلى اتخاذ قرار في مجلس الأمن بشأن اضطهاد المسيحيين والناس من جميع الأديان. ويحدونا الأمل في أن تمهد مناقشة اليوم لمناقشات لاحقة بشأن هذه الأولوية الهامة وترشدنا.

وفيما يتعلق بالعدالة، فقد شهدنا كيف يمكن لآليات العدالة الانتقالية أن تدعم الأشخاص المضطهدين وترسي أسس السلام. ولكي تكفل هذه الآليات بالنجاح، يجب أن تشمل، كما قالت السيدة علمان، جميع قطاعات المجتمع، ولا سيما النساء. لقد ظلت المملكة المتحدة، وستبقى، مناصرة دائمة لمشاركة وإشراك المرأة في صميم حل النزاعات، لا كاستدراك، ولكن لأننا نعتقد أنها يمكن أن تكون طرفا فاعلا محوريا في كفالة تحقيق السلام واستدامته وبناء البلدان والأمم. ومن المهم كذلك إشراك المرأة لضمان تمثيل آراء الأطفال على نحو فعال. وكذلك يجب إشراك قادة العقائد والمذاهب والمجتمعات. وبكل تأكيد، ينبغي الاستماع إلى جميع الأصوات بينما نتطلع إلى إقامة العدالة. إن هذا الشمول أمر حيوي، غير أن جهودنا يجب أن تكون، بطبيعة الحال، مصممة وفقا لظروف البلد المعني.

لقد تكلم السيد أوزردم عن الملكية المحلية. وشهدنا ذلك في مناطق معينة من العالم. فقد أظهرت غامبيا أحد النماذج الممكنة. إنها ضمنت ثقة الجمهور بإنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة والتعويضات، التي اعتبر أنها مستقلة وتشاورية وشاملة للجميع. وبالمثل، فإن المساءلة عنصر هام آخر للمصالحة في الأجل الطويل. ويجب ألا يكون الإفلات من العقاب خيارا تلقائيا بعد الآن. ولذلك أيدت المملكة المتحدة سياسة الأمم المتحدة المعمول بها والمتمثلة في معارضة العفو عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك في سياق مفاوضات السلام.

أن نتذكر أيضا أسباب نشوب الصراعات ومن ثم المضي قدماً والقيام بالتغيير.

لقد ركزت المملكة المتحدة، وركزت شخصياً بصفتي الوزير الذي يشرف على حقوق الإنسان، بشكل منتظم على الحصول على أفكار من الزعماء الدينيين في جميع أنحاء العالم، ليس فقط لطلب دعمهم ولكن أيضاً للتأثير بشكل مباشر في السياسة العامة وفي عملنا الذي يهدف للتوصل إلى حلول عملية مستدامة وأكثر أهمية.

أود التأكيد على أنه من المهم أيضاً ترتيب أوضاعنا الداخلية. ينبغي لنا أن نفكر ملياً. لم تنجز المهمة على الإطلاق. فينبغي لنا أن نظور أنفسنا، كحكومات، باستمرار. ولذلك فقد طلبنا هذا العام، من أسقف ترورو أن ينظر في ردنا على اضطهاد المسيحيين في جميع أنحاء العالم، فضلاً عن أعضاء الأقليات الدينية الأخرى - الأقليات المسلمة، بما في ذلك المسلمين الأحمديين والشيعة ومعتنقي البهائية، على سبيل المثال لا الحصر.

إننا نعتز بكل من الأمانة والشفافية اللتين بدتا خلال هذه العملية، إذ أننا مع الأولوية الهامة التي نوليها لحملةنا العالمية دعماً لحرية الصحافة. لقد قال توماس جيفرسو، "إن حرية الكلام والكتابة تحمي حرياتنا الأخرى." وهذا هو السبب في أننا في المملكة المتحدة، إلى جانب شركائنا في جميع أنحاء العالم، نسعى كذلك إلى الدفاع عن حرية وسائط الإعلام وحماية الصحفيين الذين يؤدون عملاً رائعا، إذ يعرضون أنفسهم في كثير من الأحيان لأخطار كبيرة. إننا ندعم هذه الحملة لأنها تكتسي نفس القدر من الأهمية التي يكتسيها العمل مع الطوائف الدينية للدفاع عن حريتهم الدينية وحماية المضطهدين.

وقد قبلنا بالفعل، بناء على ذلك - كحكومة - جميع التوصيات واسعة النطاق الواردة في الاستعراض الذي أجراه أسقف ترورو، بما في ذلك إنشاء نظام للإنذار المبكر لتسريع

القانون وتعزيز مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى ثقة المتضررين من النزاع في تلك المؤسسات، حتى نحقق نجاحا طويلا الأجل في جهود المصالحة. وإلا سيصبح من المستحيل ضمان الأمن، مع بقاء الإفلات من العقاب قاعدة وعرقلة الأنشطة الاقتصادية بشكل كبير. ولذلك، فإننا نصر على أن إنهاء مناخ الإفلات من العقاب أمر حيوي لاستعادة الثقة، بما في ذلك من خلال مقاضاة مرتكبي أعمال العنف وبتوفير الجبر الواجب لضحايا النزاع.

فجراح الذكريات الوحشية لانتهاكات الماضي تستغرق سنوات لتلتئم. ولذلك من الضروري، في سبيل زرع بذور المصالحة، استخدام إمكانات المؤسسات التعليمية في دورها كمراكز للتماسك الاجتماعي والمصالحة والانتماء عندما تنهض بفهم التنوع والاعتراف به.

ويجب علينا كذلك توجيه جهود المصالحة في الأعمال البرنامجية لوكالات الأمم المتحدة، بالنظر إلى أن لديها خبرة واسعة وأدوات من قبيل النزاهة والحياد للإسهام في المصالحة. إننا كثيرا ما ننتهم، في عمليتي بناء السلام والمصالحة، بأطراف النزاعات وننسى من تضرروا منها. فقد اضطلعت المرأة، على سبيل المثال، بدور هام في عمليات المصالحة في كولومبيا وغواتيمالا وليبيريا وأيرلندا الشمالية والفلبين، على سبيل المثال لا الحصر. ومن الواضح أن إشراك المرأة يسهم في فهم شمولي لما تتطلبه المصالحة، مما يزيد من فرص النجاح.

وأود أن أنوه، هنا، بعمل السيدة إلواد علمان وأن أؤكد على العمل الممتاز الذي قام به الشباب في هذا المجال، بالنقاط الثلاث التالية:

أولا، لا بد من إشراك الشباب، بمن فيهم الشابات، كأصحاب مصلحة في تصميم وتنفيذ ورصد عمليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك برامج البحث عن الحقيقة والتعويض والمصالحة.

وماذا عن مجلس الأمن؟ للمجلس دور محوري ورئيسي يضطلع به، بالعمل مع الأمين العام ومكتبه - للوساطة والدعم والبعثات السياسية الخاصة ولجنة بناء السلام وما إلى ذلك. وإذا تنتقل البلدان من النزاع وعدم الاستقرار إلى السلام والأمن المستدامين، تقع علينا جميعا في مجلس الأمن مسؤولية خاصة عن كفالة نجاح جهودها. ويعني ذلك رصد عمليات المصالحة والوسيطات وتحديد توقيت نشر البعثات السياسية الخاصة وكفالة أن يكون للنساء والفئات المستبعدة الأخرى موضع في قلب الطاولة في كل مرحلة من مراحل الإنعاش والمصالحة. ومن المهم كذلك أنه ينبغي لنا أن ننظر في الطريقة التي يمكن بها للزعماء الدينيين أن يدعموا الجهود التي نبذلها في هذا الصدد.

وفي الختام، أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات وجميع المشاركين الذين سنسمع منهم اليوم، على التزامهم المستمر بدعم التوصل إلى مصالحات نزيهة وشاملة وفعالة. فنحن، في نهاية المطاف، مدينون لجميع الذين عانوا من النزاعات والذين ما زالوا يعانون بأن نساعدتهم على تجاوز خلافاتهم والعودة إلى ديارهم ومجتمعاتهم. ويتعين علينا جميعا، في نهاية المطاف، القيام بدورنا في بناء سلام دائم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد سينغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): إنه لمن دواعي السرور، السيد الرئيس، أن تكونوا معنا اليوم في مجلس الأمن. ونشكركم، سيدي الرئيس، على ترؤس هذه المناقشة، ونشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات على توجيهنا بخبراتهم وتوصياتهم.

إن المصالحة تؤدي دورا هاما في عمليات بناء السلام والحفاظ عليه. ويجب علينا أن نولي الأولوية لإعادة بناء سيادة

وكما يعلم مجلس الأمن، فقد عاشت جنوب أفريقيا عملية المصالحة لديها بعد أن فككت نظام الفصل العنصري الجائر. وقد أنشئت لجنة الحقيقة والمصالحة لدينا بغية منح العفو عن المسؤولية الجنائية والمدنية للأشخاص الذين قدموا إقرارات كاملة عن الأفعال المرتكبة بهدف سياسي أثناء النزاعات في الماضي؛ ومنح الضحايا فرصة للتكلم عن الانتهاكات التي تعرضوا لها؛ واتخاذ التدابير الرامية إلى منح تعويضات للضحايا؛ واستعادة الكرامة الإنسانية والمدنية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان؛ وتقديم توصيات تهدف إلى منع ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وأتيحت الفرصة للعديد من مواطني جنوب أفريقيا للمثول أمام لجنة الحقيقة والمصالحة في سلسلة من جلسات الاستماع العلنية، سواء كضحايا أو كمرتكي الأفعال التي انتهكت حقوق الإنسان. كما طُلب من مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية والمنظمات وقطاع الأعمال التجارية تقديم المزيد من التفاصيل بشأن الدور الذي قامت به في الماضي.

واضطرت لجنة الحقيقة والمصالحة لمعالجة مسألة المصالحة والمستقبل، من جهة، وضرورة إثبات الحقيقة فيما يتعلق بالأحداث السابقة وضمن تقديم التعويضات لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، من جهة أخرى. واضطررنا للنظر بصورة متأنية ومتوازنة في هذه المسائل سواء أثناء أو بعد الانتقال التاريخي من نظام الفصل العنصري والقمع إلى ديمقراطية دستورية. وقد كانت أوجه الصلح مؤلمة في بعض الأحيان، شأنها في ذلك شأن مواجهة حقيقة أفعال الاضطهاد السابقة. بيد أن ذلك، بالنسبة لنا، واستنادا إلى ظروفنا الوطنية وتاريخنا، كان هو سبيلنا لتحقيق المصالحة بعد عقود طويلة من القمع والشروع في بناء الدولة.

إن تدابير المصالحة أثناء عمليات الانتقال إلى حالات ما بعد انتهاء النزاع تكتسي أهمية حاسمة لكفالة الاستقرار الطويل الأجل. لكن من المهم أيضا أن ندرك أنه لا يوجد حل واحد يناسب جميع الحالات. فعمليات العدالة الانتقالية يجب

ثانيا، يعمل الشباب كنسيج لإدماج الالتزامات المتعهد بها في اتفاقات السلام وعملياته، لكونهم قنوات بث طبيعية للذاكرة التاريخية حتى تتعلم الأجيال المقبلة من النزاع، ما يكفل استدامة طويلة الأجل.

ثالثا، ينبغي الاعتراف بالشباب على دورهم الرئيسي في إذكاء الوعي وفهم ديناميات النزاع في بلدانهم وتشجيع الحاجة الملحة إلى إعادة بناء العلاقات بين المجتمعات المهمشة. فعلى سبيل المثال، تشكل مبادرة الحوار من أجل المستقبل التي وضعت برعاية حكومة البوسنة والهرسك ونفذت بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة وجمهورية صربيا والجبل الأسود، مثلا ملموسا لمشروع يهيء حيزا أكبر للحوار البناء بين مختلف المجتمعات والقادة على أعلى المستويات، إلى جانب الشباب.

ورأس المال الاجتماعي للشباب يجب أن يؤخذ في الاعتبار بجدية في عمليات بناء السلام. وندعو الحكومات والمنظمات الإقليمية والأفرقة القطرية للأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية والجهاز المعنية إلى إشراك الشباب في الحوار السياسي وعمليات المصالحة الرسمية وغير الرسمية بغية ضمان إضفاء طابع منظم ومنهجي على مشاركتهم.

السيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):

يسرني أن أراكم معنا هنا مرة أخرى، سيدي الرئيس، ونشكركم مرة أخرى على ما سخائكم وكرم استضافتكم لنا الليلة الماضية - ونقدر ذلك حقا.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام، السيد أوزردم والسيدة علمان على إحاطتهما بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية بشأن دور وقيمة المصالحة في صون السلم والأمن الدوليين. إن جنوب أفريقيا تدرك وتقدر أهمية عمليات المصالحة الوطنية في تحقيق السلام المستدام، لا سيما في البلدان التي تنتقل من حالات النزاع إلى حالات ما بعد انتهاء النزاع.

تقوم بطي صفحات الماضي بإحدى هذين الطريقتين: إما بمحاكمة قادة النظام القديم أو التعامل معهم بإجراءات موجزة، أو تجاهل الأحداث السابقة ومعاناة الذين تعرضوا للعنف. وقد اتبعت جنوب أفريقيا طريقة ثالثة فريدة عندما أتهمت الفصل العنصري. فلأولئك الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، منحت العفو مقابل الكشف العلني عن الحقيقة بشأن جرائمهم، وللضحايا منحت فرصة غير عادية للاستماع إليهم، فضلا عن الأمل في الحصول التعويضات.“

ويضطلع المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، بدور هام في تهيئة بيئة مواتية يمكن أن تتحقق فيها المصالحة. فالسلام الدائم لا يمكن أن يتحقق بمجرد التوقيع على اتفاقات السلام. فهو يتطلب أيضا اتباع نهج شامل ينطوي على المشاركة الفعالة للنظام المتعدد الأطراف الأوسع نطاقا في معالجة مسائل السلام والأمن واحتياجات التنمية المستدامة. وكما هو الحال في عمليات حفظ السلام، فإن الحالات المختلفة تتطلب استجابات مختلفة في معالجة المسائل المتعلقة بالمصالحة والتنمية بعد انتهاء النزاع.

وفي قارتنا، يسعى الاتحاد الأفريقي إلى السلام الدائم والتنمية المستدامة من خلال الآليات والهياكل التي وضعها من أجل منع نشوب النزاعات وصنع السلام وعمليات دعم السلام وعمليات التدخل، فضلا عن بناء السلام والتعمير بعد انتهاء النزاع. ومن المهم تعزيز الروابط بين الآليات الإقليمية والعالمية، إن كنا نريد أن نكفل قدرة منظومة الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، على المساعدة في إنشاء بيئات مواتية في البلدان المنكوبة بالنزاعات ومن أجل دعم عمليات المصالحة المملوكة وطنيا وتحقيق السلام والأمن المستدامين.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، نرحب برئاستكم لهذه الجلسة ونشكركم على عقدها وعلى الورقة المفاهيمية التي قدمتموها. كما نشكر لأمين العام على إحاطته، وكذلك السيد

أن تستجيب للسياق المحدد للبلد الذي يمر بمرحلة انتقالية. وقد كان إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة في بلدنا هو الطريقة التي اخترنا بها طي صفحة ماضينا واستشراف مستقبلنا. ويجب على البلدان الخارجة من النزاعات أن تجد سبلها لطي صفحة الماضي بإتاحة فرص جديدة لبناء المستقبل في سياق ظروفها الفريدة.

والمناقشة بشأن السلام والعدالة ما زالت مستمرة، وينبغي لكل دولة أن تتولى زمام الأمور على نطاق واسع بشأن العمليات الانتقالية المحددة لديها وتحقق التوازن في تسلسل السلام والعدالة والمصالحة. وعلى الرغم من أن القواعد المتعلقة بحقوق الإنسان قد عززت العدالة الانتقالية، وعلى الرغم من أن ذلك قد صار استجابة مقبولة خلال حالات الانتقال السياسي، فإنها أيضا حولت العملية الانتقالية إلى مجال قانوني بتركيز ضيق في كثير من الأحيان على المساءلة والعدالة. ومن الضروري أيضا أن نراعي أن هناك ضرورة سياسية لتعزيز وسائل بديلة للمساءلة. فالتركيز على المحاكمات وحدها يمكن أن يزعزع استقرار العمليات الانتقالية. ومن ثم، ينبغي استكشاف النطاق الكامل للعدالة الانتقالية، بما في ذلك لجان الحقيقة وتقديم التعويضات للضحايا. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم الإقرار بقيمة وأهمية آليات العدالة المجتمعية أو التقليدية، التي تمكن من مواءمة الممارسات المحلية لحل النزاعات والتعافي بغية معالجة الانتهاكات الجسيمة. ولا تقل عن ذلك أهمية الجهود الرامية إلى ضمان تمثيل المرأة والشباب، ليس في عمليات العدالة الانتقالية فحسب، بل أيضا على طاولة المفاوضات مسبقا.

وقد كتب رئيس الأساقفة ديزموند توتو، الذي ترأس لجنة الحقيقة والمصالحة:

”لقد كان إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا تجربة دولية رائدة قد يكون لها أثر كبير على الأسلوب الذي نعالج به النزاع. وعادة، عندما تمر البلدان بعملية الانتقال الصعب من القمع إلى الديمقراطية، فإنها

وذلك من خلال تقديم المشورة واقتراحات استراتيجية متكاملة لبناء السلام والانتعاش بعد الصراع، وعلى وجه الخصوص للتشكيلات القطرية الخاصة بدول معينة.

إضافة إلى المساعدة على ضمان تمويل يمكن الاعتماد عليه لنشاطات انتعاش مبكرة واستثمار مالي مستدام على المدى المتوسط والطويل لا سيما من خلال عملها الوثيق مع صندوق بناء السلام، كما لا بد أن لا ننسى بأن هناك بعض الدول قامت بدور كبير من أجل تهيئة الأجواء لإبرام مصالحة، فبناء شراكة مع هذه الدول وتعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي ترعى عملية مصالحة محددة أمر ضروري للغاية.

إن عملية المصالحة يجب أن تكون ذات طابع شمولي، ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار عند التفاوض عدم تجاهل احتياجات وشواغل المرأة والشباب واللاجئين والمشردين داخليا، وأهمية الأخذ بعين الاعتبار الدور الذي تضطلع به المرأة في كافة مراحل بناء السلام والإسهامات التي يمكن أن تقدمها في صنع وتنفيذ استراتيجيات المصالحة، كما لا بد أن نسلّم بأنه لا يوجد هناك نموذج واحد للمصالحة إنما لكل حالة خصائصها، وفقا لطبيعة النزاع محل البحث، والأبعاد التاريخية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بنشوب هذا النزاع.

وفي الختام، نعيد التأكيد على أن عملية المصالحة هي عملية شائكة وطويلة الأمد، إلا أن نجاحها يحقن الدماء ويجنب الدمار والخسائر، وتتطلب الدعم المستمر من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وضمان مشاركة المجتمع المدني، ووسائل الإعلام فوضع استراتيجية إعلامية لتوعية وتشجيع أفراد المجتمع على تجاوز حالة النزاع إلى حالة التعايش السلمي أمر لا غنى عنه في عالمنا اليوم.

ونحن نتحدث وناقش عملية المصالحة نتطلع إلى أن نرى التوقيع على اتفاق سلام ومصالحة وطنية في كل بؤر الصراع المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن في سوريا، في اليمن،

أوزردم والسيدة علمان على إحاطتيهما. خلال العشر سنوات الماضية عقد مجلس الأمن العديد من المناقشات المواضيعية حول أهمية الأدوات الدبلوماسية الوقائية في حل النزاعات. واليوم نركز على مسألة المصالحة، وهي بعد هام جدا للوصول إلى التعايش السلمي بين المجتمعات بعد انتهاء الصراع بشكل خاص. ولكي تنجح المصالحة، هناك متطلبات عديدة تطرق لها بشكل مفصل الأمين العام في إحاطته، وكذلك مقدمو الإحاطات، وعلينا في المجلس منح هذه المسألة المزيد من الاهتمام للوقاية من العودة إلى الصراع وعدم الاكتفاء بمناقشتها، بل اتخاذ تدابير لضمان تطبيقها على أرض الواقع. فالمصالحة تعد من أهم مراحل وعناصر النهج الشامل للحفاظ على السلام وبناء السلام، وعنصر أساسي وحيوي في ضمان السلام المستدام. والمصالحة نجاحها مرهون بعدة عوامل مصاحبة، بما فيها المساءلة والعدالة الانتقالية، أي ضمان عدم إفلات المذنبين من العقاب واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج وتسليم السلاح وبالنسبة للضحايا، فيتوجب تقديم الدعم والمساندة المطلوبة لهم وإعادة تأهيلهم، مع التأكيد على الملكية الوطنية لأي عملية مصالحة تتم، وأن توضع استراتيجية متكاملة للمصالحة مدعومة بتدابير بناء الثقة بين كافة الأطراف المعنية. فالحوار يتطلب عدة أمور، تقديم التنازلات والتضحيات والمرونة ونسيان الماضي وتضميد الجراح والمضي قدما بتفاعل وإرادة سياسية جادة. وتمتلك الأمم المتحدة العديد من الأدوات التي تمكنها من قيادة دور أساسي في عمليات المصالحة. فعمليات حفظ السلام هي من أهم هذه الأدوات التي طالما مارست هذا الدور منذ عام ١٩٤٨ وحققنا نجاحات في عدد من الدول وواجهت بعض التحديات في البعض الآخر منها. كما يقع على عاتق المبعوثين الخاصين للأمين العام وممثليه مسؤولية تهيئة الأجواء للبدء في حوار يفضي إلى مصالحة ناجحة. كما ينبغي لنا أن نسلط الضوء على دور لجنة بناء السلام، التي تؤدي في غالب الأحيان دورا أساسيا وحيويا أيضا في هذه العملية،

في أفغانستان وغيرها من مناطق الصراع، وأن يسدل الستار عن مرحلة مأساوية من النزاعات والبدء بمرحلة تحمل آفاقا جديدة من الأمل من أجل بناء وإعمار مستقبل أفضل لشعوبهم.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): الصين ترحب بكم، سيدي الوزير في نيويورك، وأود أن أشكركم على ترؤسكم جلسة اليوم. وأشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته. واستمعت الصين بعناية إلى البيانين اللذين أدلى بهما السيد أوزرد وممثله المجتمع المدني السيدة علمان.

ثانيا، فالحوار والمفاوضات هما السبيل الوحيد لتحقيق المصالحة. ونظرا لاستمرار القضايا الإقليمية الساخنة واحدة تلو الأخرى، فإن الصين تؤيد الوسائل السلمية من قبيل الحوار والتفاوض على حل المنازعات الدولية والقضايا الساخنة. ويجب أن تواصل الأطراف المعنية الالتزام بالحوار الصريح والمتعمق بهدف تعزيز الثقة المتبادلة والحد من انعدامها. ويجب الامتناع عن التهديد باللجوء إلى استعمال القوة أو استعمالها بلا مبرر. ومن الضروري تأييد رؤية المستقبل المشترك وحل النزاعات عن طريق الحوار وتسوية الخلافات بواسطة المشاورات وتعزيز التعاون الأمني واحترام الشواغل المشروعة لكل ومعالجتها لأجل تحقيق المصالحة والسلام.

ثالثا، تعتبر المساعي الحميدة والوساطة وسائل هامة لتحقيق المصالحة. ويجب التنفيذ الكامل للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بأدوار المنظمة في مجال المساعي الحميدة والوساطة. ويجب صون سلطة مجلس الأمن فضلا عن الاستفادة الكاملة من دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ويجب تأييد التسوية السلمية للمنازعات بطرق منها الحوار والتفاوض والوساطة والمساعي الحميدة. ويجب على المجتمع الدولي الحفاظ على موضوعيته وحياده، علاوة على أداء دوره في تيسير محادثات السلام كي يتسنى إيجاد حل مناسب للنزاعات الإقليمية وتعزيز المصالحة الوطنية بهدف التهدئة وحل القضايا الساخنة في نهاية المطاف. ويجب على جميع وكالات الأمم المتحدة أداء واجباتها على النحو المطلوب وتعزيز التنسيق وضمان التآزر.

ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وبفضل الجهود التي تبذلها جميع الأطراف فضلا عن الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي تمكنت الأمم المتحدة ومجلس الأمن من بذل جهود دؤوبة للحفاظ على الاستقرار الإقليمي وتعزيز السلم والأمن الدوليين. وتحققت نتائج إيجابية أيضا.

وبعد، فلا تزال هناك العديد من المسائل الجديرة بالمزيد من البحث بما في ذلك كيفية الحفاظ على السلام وتوطيده. وبالمثل فإن تحقيق المصالحة عنصر هام في إنهاء النزاعات وتعزيز السلام والاستقرار الدائمين. ولن يستلزم السلام حقا وربما تندلع النزاعات مجددا ما لم تعمل الأطراف المعنية على تسوية خلافاتها وتتخلى عن تظلمات الماضي. ويتطلب تحقيق المصالحة بين المجتمعات المحلية أو على الصعيد الوطني أن تبذل جميع الأطراف جهودا مشتركة، علاوة على الدعم والمساعدة من قبل المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة. وأود التشديد على النقاط التالية.

أولا، إن احترام السيادة الوطنية شرط مسبق للمصالحة. وتباين البلدان من حيث الخصائص الوطنية والنظم القضائية والثقافات. وليس ثمة نهج واحد مناسب لجميع عمليات المصالحة. وعليه، يجب أن يستند الدعم والمساعدة المقدمين من المجتمع الدولي إلى احترام السيادة والملكية الوطنيتين، فضلا

وأود أن أكرر ما قاله الأمين العام في بداية الإحاطة التي قدمها بشأن المصالحة بوصفها آلية هامة للوقاية. فالمصالحة خطوة حاسمة بالنسبة للبلدان في مرحلة ما بعد النزاع. فالمصالحة الناجحة والشاملة وحدها يمكن ضمان تحقيق السلام في الأجل الطويل.

مرة أخرى، وأقتبس من كلام الأمين العام، وأيضا منكم، اللورد أحمد، ليس هناك مصالحة بدون عدالة ولا عدالة بدون كشف الحقيقة. ومن الأهمية بمكان بصفة مطلقة أن نكافح الإفلات من العقاب في جهودنا من أجل تحقيق المصالحة. إن محاسبة فرادى المسؤولين عن الفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان بموجب القانون الجنائي شرط مسبق أساسي للحفاظ على السلام. وكما قال الأمين العام، يجب علينا كسر حلقة الإفلات من العقاب. ولهذا السبب، خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة، دعت ألمانيا الشركاء إلى العمل معا في إطار تحالف ضد الإفلات من العقاب بغية إعطاء زخم متجدد لنظام العدالة الجنائية الدولية. ولهذا السبب أيضا نؤيد الآليات الدولية للمساعدة في التحقيق في الجرائم والمقاضاة عليها، مثل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، وآلية التحقيق المستقلة لميانمار، وفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

لقد أجرينا هذه المناقشة من قبل فيما يتعلق بسورية. وتعتقد ألمانيا اعتقادا راسخا بأن الجرائم والفظائع التي ارتكبتها جميع الأطراف خلال النزاع السوري يجب أن يتم التحقيق فيها وتقديم الجناة إلى العدالة. ذلك هو السبيل الوحيد لتحقيق المصالحة. ولهذا السبب، سيواصل المدعون العامون الألمان التحقيق في احتمال ارتكاب جرائم حرب في سورية وسواصل دعم الآلية

رابعا، تعتبر التنمية المستدامة استراتيجية أساسية لتحقيق المصالحة. بل إن التنمية عنصر أساسي لجميع المسائل. وقال الأمين العام غوتيريش في مناسبات عديدة أن التنمية المستدامة والشاملة حل فعال للأسباب الجذرية للنزاعات. وتنشأ معظم القضايا الإقليمية والدولية الساخنة عن الفقر والتخلف الإنمائي. ولذلك فإن التنمية المستدامة هي المخرج. ومن الأهمية بمكان إيلاء الاهتمام على قدم المساواة إلى التنمية والسلام وتحقيق السلام من خلال التنمية وتيسير التنمية عن طريق السلام ومعالجة الأعراض والأسباب الجذرية للنزاعات وإرساء أساس متين للمصالحة والسلام المستدامين عن طريق تعزيز القدرات الإنمائية.

قال الرئيس شي جينبينغ أن العالم الذي نعيش فيه حافل بالأمل والتحديات. ويجب ألا نتخلى عن أحلامنا لمجرد تعقيد الواقع أو الامتناع عن السعي إلى تحقيق أهدافنا لمجرد أنها بعيدة عن المنال. وكانت الصين أول بلد يوقع ميثاق الأمم المتحدة. وفي عالم حافل بالتحديات المستمرة والمخاطر المتزايدة، ستواصل الصين دائما - بصفتها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة وعضوا دائما في مجلس الأمن - دعم السلام والعدالة، فضلا عن مواصلة استكشاف وتنفيذ حلول صينية للقضايا الساخنة والاضطلاع بدور بناء في السعي إلى المصالحة وتعزيز الثقة المتبادلة بين الأطراف والإسهام في بناء عالم يسوده السلام الدائم والأمن العالمي.

السيد هويسغن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): يكتسي موضوع المصالحة أهمية كبيرة بالنسبة لألمانيا. ويعزى ذلك إلى ماضينا أيضا. وذكر السيد أوزردم جانبا محدودا من ماضينا بالحديث عن الصلة القائمة اليوم بين كوفنتري ودرسدن. ولكن لا يعزى الأمر إلى ماضينا فحسب، ما دام لدينا اعتقاد راسخ بأن المصالحة عنصر هام للغاية في دورة النزاع. ونشرنا في ألمانيا للتو استراتيجية لدعم التعامل مع أحداث الماضي وتحقيق المصالحة، ولا سيما العدالة الانتقالية.

ضروريان لنجاح العدالة الانتقالية. نحن نقول ذلك دائما، ولكن يتعين علينا تنفيذه. لا يمكن أن يكون الأمر كما يجري في المحادثات بشأن أفغانستان، حيث لا يمثل أحد الأطراف إلا الرجال. يجب أن تشارك المرأة، وأعتقد أنه ينبغي لنا جميعا أن نلتزم بعدم الدخول في أي مفاوضات يمثل أحد أطرافها الرجال فقط. لدينا قاعدة في البعثة الألمانية لا يجوز بموجبها تشكيل فريق دون أن يشمل امرأة. وأعتقد أنه ينبغي أن ينطبق ذلك على المفاوضات أيضا.

وفيما يتعلق بالحلول الوطنية، يجب إدماج المصالحة على الصعيد المحلي في الحوار الوطني على نطاق أوسع. ومن الضروري أن تشمل السياسات الرامية إلى تحقيق المصالحة الاجتماعية الحلول الطويلة الأجل على الصعيد الوطني. وقد طرحت السيدة علمان بلدها كمثال ومدى أهمية أن يكون لدى الجميع يقين وأن تكون هناك ثقة في المؤسسات الحكومية وأن يكون هناك حكم رشيد وألا يكون هناك فساد.

ونقدم الدعم للموس للجهود التي نعتقد أنها ناجحة. لقد استمعت باهتمام إلى ما قاله السيد فان شالكويك عن جنوب أفريقيا. لقد سافر مجلس الأمن إلى كولومبيا، حيث تم إيجاد حلول جيدة جدا نؤيدها في شكل المحاكم الخاصة من أجل السلام ولجنة للحقيقة ووحدات للبحث عن المفقودين. ونؤيد أيضا البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام المعني ببناء القدرات الوطنية على منع نشوب النزاعات من خلال مستشاري السلام والتنمية، الذين أثبتوا مهارة بالغة في دعم عمليات المصالحة.

وفيما يتعلق بدعمنا لمجموعة أدوات الأمم المتحدة، فإننا نريد زيادة تركيز مجلس الأمن على منع نشوب النزاعات. ونعتقد أنه ينبغي لنا أن ننظر بتواتر أكبر في النزاعات الناشئة ونعتقد أنه يجب إدراج القدرات في مجالي المصالحة والوساطة على نحو أكثر تواترا في ولايات البعثات. ونعتقد أيضا، مثلما ذكرت

الدولية المحايدة والمستقلة لسورية. أود أن أعتنم هذه الفرصة لأناشد مرة أخرى الجميع دعم ميزانية الآلية في اللجنة الخامسة. ونرحب أيضا بأعمال فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في العراق وبتمديد ولايته الهامة. نحن ندعم الفريق ماليا عن طريق الانتداب ونتطلع إلى توسيع نطاق التبادل المثمر بين الفريق والمدعين العامين لدينا.

ومن وجهة نظرنا، هناك عناصر هامة لكي تنجح المصالحة. واستنادا إلى جميع البيانات، أعتقد أننا جميعا نتفق على أننا بحاجة أولا إلى حلول محلية مصممة خصيصا لسياقات محددة. هذه الحلول أشار إليها السيد أوزردم بوصفها عمليات مصممة خصيصا وزميلنا السيد العتيبي بوصفها نهجا غير اعتيادية. كما أشار السيد أوزردم مثال ملموس أعجبي كثيرا، وهو جسر موستار، الذي أعيد بناؤه. من الرائع أن نراه، ولكن المجتمعات المحلية لم تحقق المصالحة فعلا. ولذلك، يجب إشراك المجتمع المدني والمنظمات المحلية. يجب أن يكون السكان المحليون في موقع القيادة من حيث تصميم وتنفيذ نهج المصالحة. وقد حاولت ألمانيا القيام بذلك في حالات محددة. فعلى سبيل المثال، نحن نؤيد عملية عدالة انتقالية شاملة للجميع في مالي.

وقد جرت مناقشة مسألة السيادة الوطنية أكثر من مرة في المجلس. نعم، ينبغي احترام السيادة الوطنية، ولكن، كما ذكر زميلنا ممثل الصين، ضمن الحدود التي يفرضها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولا يمكن ضمان الملكية الوطنية إلا من خلال إشراك الجميع، ولا سيما الفئات المهمشة والمجتمع المدني، ومن خلال تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع.

إن إشراك المرأة موضوع يجري تناوله في معظم التدخلات. وتعتقد ألمانيا أنه من الأهمية البالغة إدراج منظور جنساني في جميع مراحل عملية المصالحة. إن قيادة المرأة ومشاركتها أمران

لإيجاد مسار للعدالة والحقيقة، وفي نهاية المطاف، السلام. ويمكن اتخاذ مجموعة من التدابير في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة لتحقيق ذلك، ويجب على كل بلد خارج من النزاع أن يسعى إلى إيجاد المزيج المناسب من التدابير لمنع نشوب نزاعات جديدة. حيث أن المصالحة، كما قال كثيرون هذا الصباح، هي أفضل طريقة لتحقيق المنع. بعض العوامل يمكن أن تزيد من فرص النجاح في عمليات المصالحة. وأود أن أذكر ثلاثة منها.

أولاً، يجب اتباع نهج يركز على الضحايا لتحقيق المصالحة. يطالب الضحايا كثيراً بالاعتراف بما تعرضوا له، وضرب من ضروب الجبر؛ يمكن لهذه العناصر أن تكمل عمل نظام العدالة الجنائية. وينبغي لهذا النهج أن يأخذ في الاعتبار الأبعاد المحلية والإنسانية للنزاعات. فعلى سبيل المثال، في إطار اتفاق السلام في كولومبيا، اتخذ عدد كبير من مبادرات المصالحة المحلية، مثل الأفلام السينمائية من أجل المصالحة في ميتا ومشروع التجديف من أجل السلام في مقاطعة كاكيتا، وهي تجمع بين الضحايا والمقاتلين السابقين في بطولة لسباق الزوارق. وتساعد هذه المبادرات على استعادة العلاقات الاجتماعية حيث كانت مستحيلة سابقاً. ثم هناك العمليات الشاملة للجميع. وكما قال الآخرون الذين تكلموا قبلي، ربما يكون النساء والشباب والأطفال واللاجئون والأشخاص المشردون والأقليات والفئات الضعيفة الأخرى قد مروا بتجارب خاصة أثناء النزاع، ويمكن بالتالي أن تكون لهم احتياجات محددة ضمن عملية المصالحة. ويجب الاستماع إلى تجاربهم وأخذها في الحسبان، وينبغي أن تكون مشاركتهم أكثر من مجرد مشاركة رمزية.

ثالثاً، من الأهمية بمكان استعادة ثقة المواطنين بمؤسستهم. وفي هذا الصدد، من المهم معالجة الشعور بانعدام الأمن وعدم الثقة الذي يكتفه بعض الناس تجاه الشرطة والجهاز القضائي أو المؤسسات العامة الأخرى. وما فتئ مجلس الأمن يدرك جيداً مساهمة العدالة الانتقالية في جهود المصالحة، إذ لفت الانتباه

السيدة علمان، أن لجنة بناء السلام تؤدي دوراً بالغ الأهمية في حالات النزاع وجهود المنع. كما أنها توفر منبراً للتعاون والتبادل وتشاطر الدروس المستفادة. ولذلك، ينبغي الاستعانة باللجنة بصورة أكثر تواتراً في المجلس.

ونقطة الأخيرة هي أن ألمانيا فخورة بأن تكون من أكبر المانحين لصندوق بناء السلام وتدعو الآخرين إلى التكاتف والقيام بأكثر من ذلك.

السيد بيكستين دو بوتسويرفا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أعرب عن امتناني لتنظيم هذه المناقشة. وأود أن أشكر الأمين العام وجميع مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم. وكما قال الأمين العام، مقتبساً ديزموند توتو،

”لا يوجد خريطة طريق جاهزة للمصالحة. وليس هناك طريق مختصر أو وصفة بسيطة لتضميد جراح وانقسامات مجتمع في أعقاب فترة من العنف المتواصل.“ إن بناء الثقة وتهيئة بيئة تعزز الاحترام المتبادل والقدرة على الصمود في وجه التعصب تشكل تحدياً بالغ الصعوبة. ومع ذلك، لا بد من تعزيز السلام الدائم ورتق النسيج الاجتماعي. إن دراسة الماضي المؤلم والاعتراف به وفهمه، والأهم، تجاوزه معاً هو السبيل الأمثل لكفالة عدم تكراره. ونعتقد أن عمليات العدالة الانتقالية يمكن أن تساهم في ذلك.

إن المصالحة مسألة تؤثر علينا جميعاً في أوقات مختلفة. إن بلدي بدأ عملية مصالحة في أعقاب الحربين العالميتين ما زال لها تداعيات حتى يومنا هذا. المصالحة عملية معقدة، ولا توجد صيغة وحيدة لها. غير أن التاريخ يبين لنا أن المصالحة ممكنة فعلاً.

ويجب على كل مجتمع أن يجد طريقته الخاصة لتحقيق المصالحة. إنها تطوي على عملية طويلة جداً ومؤلمة، يجب أن تستجيب لآلام ومعاناة الضحايا، وتدرك دوافع الذين انتهكوا حقوق الآخرين، وتقوم بالتقريب بين المجتمعات المنقسمة وتسعى

المرفق) المعروضة علينا للنظر فيها، فمن المهم أن يقرّ كل من الحكومة والمجتمع بمسؤوليتهما الوطنية عن السلام الدائم أثناء بناء السلام بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية. وهذا النهج مكرّس في القرارين التوأمين الصادرين عام ٢٠١٦ بشأن استعراض هيكل بناء السلام (القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٦٢). وهذا يعني على وجه الخصوص أن الدولة تتحمل المسؤولية الأساسية عن الحفاظ على أمن شعبها، فيما يجب على جميع قطاعات المجتمع الاعتراف بمسؤوليتها عن دعم عمليات السلام.

وينبغي أن تهدف إجراءات المجتمع الدولي، بما في ذلك فرادى الدول وتحالفاتها والأمم المتحدة نفسها، إلى مساعدة جهود السلام التي تبذلها الجهات الفاعلة في الدول المعنية. وتملك الأمم المتحدة على وجه الخصوص جميع الأدوات اللازمة لمساعدة الدول على تحقيق المصالحة الوطنية، من خلال المساعي الحميدة للأمين العام ومبعوثيه الخاصين والممثلين الخاصين، وأعمال حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة والأفرقة القطرية. ومع ذلك فإننا نرى أن جهود الأمم المتحدة ينبغي أن تركز على التعاون الرسمي مع الحكومات. فينبغي ألا يتم التفاعل مع مختلف الجهات الفاعلة في الميدان إلا مع اضطلاع السلطات الوطنية بدور تنسيقي. وعلاوة على ذلك، فإن المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي لكفالة المصالحة الوطنية ينبغي أن تخلو من الدوافع السياسية، ولا يمكن أن تصبح وسيلة لفرض حلول جاهزة من الخارج. والمحاولات الرامية إلى دعم طرف بعينه في النزاع استناداً إلى المصالح الخاصة لا تؤدي إلا إلى تعميق الانقسامات ومنع التعافي والمصالحة الحقيقية.

وفيما يتعلق بهذا الموضوع، نودّ أن نخوض في مزيد من التفاصيل عن دور العدالة الدولية ومحاسبة الجناة في سياق المصالحة. ولا تسير العدالة والمصالحة بالتأكيد جنباً إلى جنب على الدوام. وتؤدي عمليات هيئات العدالة الدولية في كثير من

منذ زمن بعيد يعود إلى عام ٢٠٠٤، وفي بيان رئاسي اعتمد في ٦ تشرين الأول/أكتوبر (S/PRST/2004/34)، إلى كامل مجموعة الآليات القضائية التي يمكن النظر فيها أثناء الفترات الانتقالية، بما في ذلك المحاكم الدولية والوطنية والمحاكم الجنائية المختلطة ولجان الحقيقة والمصالحة. وكذلك أدرج المجلس مسألة تعزيز تدابير العدالة الانتقالية بأشكال مختلفة في ولايات العديد من عمليات السلام، دعماً للقدرات الوطنية. وفي هذا السياق، من الإيجابي أن المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد باتت الآن محلّ تركيز مثلما هي العدالة الانتقالية. وينبغي أن ينطبق الشيء نفسه على استراتيجيات الخروج لعمليات حفظ السلام.

واستناداً إلى هذه التجارب المختلفة، يمكننا إجراء استعراض أوسع نطاقاً من أجل تحديد بعض المبادئ الرئيسية لتوجيه مجلس الأمن في قراراته المقبلة في هذا المجال. وترى بلجيكا أن العدالة الانتقالية هي أداة ينبغي للمجلس مواصلة النظر فيها عندما تسمح الظروف بذلك، في إطار ولايته المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

نشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الآخرين على تقييمهم لدور المصالحة في صون السلام والأمن الدوليين.

إن المصالحة الوطنية الدائمة هي في الواقع عامل حاسم من عوامل النجاح في حل النزاعات ومنع العودة إلى النزاع. إن تحقيق اتفاقات السلام الدائم وإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع غير ممكنة إلا عندما تتوصل أطراف النزاع إلى حلول طويلة الأمد ومقبولة لدى كل منها. والحوار الشامل على نطاق البلد هو على الدوام المفتاح الوحيد على نطاق العالم لحل النزاعات الداخلية. وكما بينت الممارسة، فتلك هي الطريقة الوحيدة لكفالة حلّ مُحكم ودائم وقابل للاستمرار، بغض النظر عن الدولة المعنية. وكما تشير بحق المذكرة المفاهيمية (S/2019/871)،

إليها مجلس الأمن على نحو يتعارض مع هدف المصالحة، الأمر الذي يفاقم الخلافات بين الأطراف المتحاربة، وهذا أمر واضح بشكل خاص في الملف الليبي لدى المحكمة الجنائية الدولية.

وإذا نظرنا إلى أنشطة المحاكم الدولية عموماً، يمكننا أن نرى أن علاقتها بعمليات المصالحة في مجتمعات ما بعد المنازعات هي أبعد ما تكون عن العلاقات المباشرة. إن تجربة رواندا مفيدة في هذا الصدد. فقد أدى إنشاء نظام للعدالة المحلية هناك على الصعيد الوطني، في شكل محاكم الغاكاكا شبه التقليدية، دوراً هاماً في جهود المصالحة بعد انتهاء النزاع، التي نشأت بسبب تدني مستوى فعالية المحكمة الدولية لرواندا، التي لم تتناول إلا قضايا المنظمين الرئيسيين لأعمال الإبادة الجماعية التي وقعت في عام ١٩٩٤. وفي الممارسة العملية، لم تكن وظيفة محاكم الغاكاكا هي إقامة العدالة فحسب، بل تعزيز المصالحة داخل المجتمع أيضاً من خلال ضمان أوسع مشاركة ممكنة للسكان في أنشطة المحاكم، وتمكين عامة الناس من البت في القضايا علناً وإصدار قرارات منصفة. وقد أصبح مفهوم التعاون والمشاركة النشطة في جلسات المحاكم جزءاً من الوعي العام. والدليل على فعالية محاكم الغاكاكا هو أنها خلال ١٠ سنوات نظرت في مليوني قضية، بتكلفة أقل من ٤٥ مرة مما أنفقتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في تناول أقل من ١٠٠ قضية خلال ٢٠ عاماً من وجودها. وتشهد نتائج عمل محاكم الغاكاكا على فعالية السعي إلى إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية.

وفي الختام، وفي سياق ما قلته، أود الإشارة إلى أننا نعتقد أن عمل مؤسسات العدالة الجنائية الدولية في سياق المصالحة بعد انتهاء النزاع ينبغي ألا يعتبر الكلمة الأخيرة. فالضرر الذي قد يقع يمكن أن يكون أكبر بكثير من القيمة التي قد تضاف.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): ترحب كوت ديفوار بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن دور المصالحة في صون السلام والأمن الدوليين، كما ترحب بحضوركم هنا اليوم، سيدي

الأحيان إلى مزيد من التصعيد في الخلافات داخل المجتمعات. وهذه حالياً مسألة ملحة في عدد من الدول في مختلف مناطق العالم. إننا نشهد تسوية الحسابات السياسية مع المعارضين السابقين بمساعدة أجهزة العدالة الدولية هنا في الأمم المتحدة.

ونحن نؤمن بإيماناً راسخاً بضرورة العمل في كل حالة على حدة من أجل إيجاد التوازن الصحيح بين مصالح استعادة السلام وبين العدالة، مهما بلغت صعوبة ذلك. وفي جميع الحالات، ينبغي بذل الجهود لتعزيز المؤسسات القضائية الوطنية. ومع ذلك، نرى أن إثبات الوقائع أثناء المحاكمات ومقاضاة المسؤولين، وكذلك تبرئة الأبرياء، يمكن أن تسهم إسهاماً حقيقياً في تطبيع الأوضاع وتهدئة مشاعر العداة والخصومة فيما بين أطراف النزاع. ولكن لن يكون ذلك ممكناً إلا عندما تكون هذه العمليات نزيهة وغير ميسسة.

ومن المؤسف أن الآليات القضائية الدولية غالباً ما تظهر ازدواجية المعايير بصورة جلية. فعلى سبيل المثال، يكاد لا يكون ممكناً وصف عمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين بأنه قصة نجاح من زاوية إسهامهما في عملية المصالحة في البلقان. إن التحيز السائد غير المبرر لدى جهة الادعاء عند النظر في القضايا التي تشمل متهمين من ذوي الأصول الصربية قد زاد من حدته الافتقار إلى التزام حقيقي بكشف العديد من الآثام التي ارتكبتها القادة الميدانيون من ألبان كوسوفو. ومن الواضح أن المحاولات الرامية إلى إلقاء اللوم في جريمة أو أخرى على الشعوب والحكومات والدول عموماً تسبب التوتر وانعدام الثقة المتبادلة في أراضي يوغوسلافيا السابقة، ما يهيئ المشاكل والنزاع العرقي القائم منذ وقت طويل في المنطقة. ولذلك فمن المستبعد تعزيز المصالحة.

ونجد أننا مضطرون إلى الإشارة إلى أن المحكمة الجنائية الدولية قد اتبعت مساراً مماثلاً. وهي تنظر في القضايا التي أحالها

وفي ضوء هذه المتطلبات، فبمجرد انتهاء أزمة ما بعد الانتخابات في كوت ديفوار في عام ٢٠١١، أجرت حكومتنا حواراً وأنشأت لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة، تمثلت مهمتها في استعادة الحوار بين جميع العناصر الاجتماعية والسياسية والعرقية في البلد وتعزيز التعايش السلمي بينها. وخلال فترة ولايتها التي استغرقت عامين من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣، عقدت اللجنة ما يقرب من ٧٠٠٠٠ جلسة استماع للضحايا و ٨٠ جلسة استماع علنية. وفي توصياتها اللاحقة، نظرت اللجنة في التطبيق الفعال للقانون المتعلق بالأراضي في المناطق الريفية، وتحسين النظر في المسائل المتعلقة بوضع المرأة، والحد من التفاوتات على الصعيد الإقليمي، وإنشاء جيش جمهوري، والاحتفال بأيام وطنية لإحياء الذكرى والتسامح والأيام التي تم تكريسها للحوار. وفي أيار/مايو ٢٠١٥، تولت لجنة وطنية للمصالحة وتعويض الضحايا زمام الأمور وعهد إليها بمسؤولية تحديد ضحايا الأزمة التي وقعت بعد الانتخابات وتعويضهم.

وفي حين ندرك أن المصالحة ينبغي أن تكون محور استراتيجيات بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الأزمة، فإنها يجب أيضاً أن تكون شاملة للجميع وأن تضمن وجود حيز كبير لأصوات النساء والشباب، الذين يشكلون الضحايا الرئيسيين للعنف في حالات النزاع، كما يمكن أن يصبحوا مهندسين للسلام والاستقرار، على نحو ما ذكرنا به لتو السيدة علمان. كما تكتسي العدالة الانتقالية وتنفيذ مبدأ المساءلة أهمية حاسمة لتحقيق المصالحة، ولا سيما في حالات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل الجماعي والعنف الجنسي ضد النساء والأطفال. وفي هذا السياق، فإن دعم المجتمع الدولي والشركاء الإنمائيين أمر لا غنى عنه لتعزيز مؤسسات العدالة الانتقالية وضمان تقديم التعويض والرعاية النفسية لضحايا الحرب وإعادة إدماجهم الاجتماعي. وأود أن أؤكد على الدور الهام لصندوق بناء السلام في هذا الصدد،

الذي يجسد الأهمية التي يوليها بلدكم لهذه المسألة. كما تشكر كوت ديفوار الأمين العام، ومقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات وتوصياتهم الوجيهة.

وفقاً للميثاق التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، "لما كانت الحروب تبدأ في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام". وعلى الرغم من أن هذا الاقتباس، الذي تعزز به اليونسكو، يحثنا على تنظيم وعينا الجماعي من أجل منع نشوب النزاعات، فإنه يؤكد ضمناً على الدور الأساسي للمصالحة في حفظ السلام وبناء السلام. ولذلك، ينبغي أن تضطلع المصالحة بدور في جميع مراحل سلسلة السلام وأن تكون جزءاً من جميع مراحلها المتميزة، بدءاً من المنع، ومروراً بالإدارة، ووصولاً إلى توطيد الاستقرار بعد انتهاء الأزمة. وقبل كل شيء، يجب أن تشمل أطراف النزاع وأن تكفل قدرتها على التغاضي والتسامح، الأمر الذي يجسد القيم التي بدونها لن يكون من الممكن إحلال سلام دائم.

لقد اتسم التاريخ الحديث لكوت ديفوار بوقوع أحداث، ولئن كانت مؤلمة بلا شك، فقد علمتنا دروساً كثيرة. لقد تعلمنا، على وجه الخصوص، أن المصالحة عملية طويلة وصعبة، وتستوجب رغبة أطراف النزاع في السعي إلى تحقيق السلام والدعم المستمر من المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات الإقليمية. وفي هذا الصدد، فإن المصالحة على الصعيد الوطني يجب أن تكون العمود الفقري لكل استراتيجيات بناء السلام بعد انتهاء الأزمة. ويجب أن تكون جزءاً من نهج شامل يأخذ في الاعتبار الأسباب الجذرية للنزاع، ويشمل جميع الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية الوطنية، دون استثناء. ولكي تكون المصالحة عملية شافية حقيقية على الصعيد الوطني، فإنها يجب أن تتيح الاستماع إلى مرتكبي الجرائم، فضلاً عن ضحاياهم، حيث يجب تشجيعهم على مسامحة بعضهم البعض، والاتفاق على تحويل خلافاتهم وما واجهوه من صدمات إلى عقد اجتماعي جديد.

إن المصالحة مفهوم بالغ التعقيد ومتعدد الأبعاد يمكن أن يسهم تنفيذه استجابة لتفاصيل فرادى حالات النزاع في استعادة إمكانية التعايش السلمي والتعاون وتجاوز مفهوم مجرد وقف إطلاق النار. ويجب أن تفهم المصالحة باعتبارها عملية وجزءاً من استراتيجية أكثر طموحاً وشمولاً، تهدف إلى تحديد الأسباب الجذرية للنزاعات من الناحية السياسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية ومعالجتها بهدف منع تكرارها. ولذلك، فإننا نشاطر الرأي القائل بأنه لا يوجد نموذج وحيد وموحد ينطبق على جميع حالات النزاع. بيد أننا نعتقد أن النماذج دائماً ما تشترك في خصائص معينة. فهي طوعية. وتدرك أن العملية يجب أن تكون تدريجية ومتعددة الأوجه، وأن استعادة الثقة والإدماج على جميع مستويات المجتمع يكتسبان أهمية بالغة في تحول العلاقات السياسية والاجتماعية والتاريخية الذي يجب تحقيقه. ونرى الآن أن للقادة الدينيين والسياسيين والاجتماعيين والثقافيين والإعلاميين، من بين آخرين، دوراً مركزياً، في تهيئة بيئة مواتية لإطلاق سياسة المصالحة وتنفيذها، مع تعزيز مشاركة النساء والشبان خصوصاً.

وقد أظهرت التجربة طائفة من الإجراءات المفيدة لتحقيق تلك الغايات. فعلى سبيل المثال، أوضح تشكيل لجان السلام والحقيقة والمصالحة، بجلاء، أهمية اكتساب فهم متعمق للحقائق ينطوي على منظور تأملي بغية تفسير ما حدث وتمهيد السبيل إلى القبول والعفو. وبالمثل، تُعد الجهود المبذولة بشأن أحداث وإيماءات رمزية قيمة على وجه الخصوص في نفس الوقت، بقدر ما توضع سياسات شاملة للتعامل مع ذكرى ما حدث، بما في ذلك اتخاذ إجراءات لتحديد الأشخاص الذين اختفوا أثناء النزاع وفقاً للقرار ٢٤٧٤ (٢٠١٩).

إن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين عنصر هام أيضاً في عملية المصالحة، ويقضي أيضاً على التهديد المحتمل للسلام.

الذي يمثل أداة أخرى متاحة لنا فيما نبذله من جهود بهدف توطيد السلام عند استعادته.

وإذا أريد للمصالحة الارتقاء إلى مستوى النتائج المتوقعة منها، يجب أن تراعي الآليات التنظيمية الاجتماعية والثقافية مثل التحالفات بين الجماعات الإثنية، واتفاقات السلام وعمل الجمعيات الدينية، والأدوار القيادية، وبخاصة في سياق كوت ديفوار، حيث تضطلع المدارس والإذاعة الوطنية بدور هام من خلال قدرتها على الحفاظ على التوازن الاجتماعي والتعايش بين جميع قطاعات المجتمع. وقد كان إنشاء الدائرة الوطنية للملوك التقليديين ورؤساء القبائل في كوت ديفوار، بغية زيادة تعزيز الإنجازات التي حققتها لجنتا المصالحة بعد انتهاء النزاع، استجابة فعالة لمتطلبات المصالحة، والعمل على إقامة علاقات وثام بين الحكومة والشعب، وتعزيز الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي.

وبعيداً عن الساحة الوطنية، هناك حاجة لتحقيق المصالحة في حالات النزاع بين الدول. وفي هذا الصدد، فإن رغبة الأطراف المتحاربة في تحقيق المصالحة والعمل من أجل السلام يمكن أن تستفيد من دعم المنظمات الإقليمية المسؤولة، ضمن أمور أخرى، عن تعزيز الحوار والتعاون بين الجهات الفاعلة الحكومية.

وفي الختام، يحث وفد بلدي الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، على مواصلة دعمها المتعدد الأوجه لعمليات المصالحة الجارية على الصعيدين الوطني وبين الدول بغية تعزيز السلام والأمن الدوليين.

السيد أوغاري (بيرو) (تكلم بالإسبانية): نرحب بحضوركم، سيدي الرئيس، في جلسة اليوم. كما نثني على الأمين العام ومقدمي الإحاطات على مناقشتهم لأفضل السبل لتعزيز جهود المصالحة في حفظ السلام وبناء السلام.

و تؤيد فرنسا الزخم الذي استثمره الأمين العام في الجهود الدبلوماسية من أجل السلام. ويجب أن تستثمر الأمم المتحدة المزيد في المراحل الأولى للنزاع، في مجال المنع، وفي مراحل الأخرى، في مجال بناء السلام الدائم. ومن الضروري تعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال الوساطة، والإنذار المبكر، ودعم المصالحة، بما في ذلك من خلال زيادة قدرة صندوق بناء السلام. وينبغي أن يتيح استعراض هيكل بناء السلام لعام ٢٠٢٠، الفرصة للمضي إلى ما هو أبعد من ذلك.

إن العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب شرطان أساسيان للمصالحة المنصفة والدائمة. فلا يمكن أن يكون هناك سلام بدون عدالة. ومن الضروري أن تقام العدالة في أعقاب النزاع، ولا سيما في حالات الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. والهدف من ذلك هو ضمان الاعتراف بالضحايا، وكسر حلقة الانتقام الجهنمية. ولهذا السبب فإن فرنسا على اقتناع راسخ بأن المحكمة الجنائية الدولية تؤدي دوراً أساسياً في مكافحة الإفلات من العقاب، مع احترام مبدأ التكامل.

وترحب فرنسا أيضاً بالجهود التي بذلها في العراق فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، من أجل جمع الأدلة على الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش. لذلك نؤيد عمل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائياً.

ولمنع تكرار حدوث الفظائع، يجب أن تركز عمليات المصالحة، بشكل خاص على الذاكرة وعلى الضحايا. ونرحب بالأنشطة التي اضطلعت بها آليات العدالة الانتقالية، من قبيل لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا، والمحاكم الجنائية

وفي الحالات المرتبطة بالجرائم الفظيعة، مثل الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، تشكل الحاجة إلى العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب، فضلاً عن مختلف أشكال الاعتراف وتعويض الضحايا عوامل ظرفية للمصادقية تجاه المصالحة.

وعندما لا يحدث هذا يجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يضطلع بمسؤوليته، وينشئ بعثات سياسية خاصة، ومحاكم مخصصة، ويجيل حالات إلى المحكمة الجنائية الدولية بغية ضمان محاسبة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على جرائمهم.

وفي هذا السياق، نود أن نكرر ما قاله ممثل ألمانيا بتوضيحه لقيمة توافق الآراء الانتقالي مثل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائياً، فضلاً عن فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وفي الختام، أود أن أسلط الضوء على أهمية الدبلوماسية الوقائية في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، ولا سيما لمنع انتهاكات حقوق الإنسان. فهذه الأنشطة تتجنب الحاجة إلى وضع عمليات المصالحة في المستقبل. وتحقيقاً لهذه الغاية، تلزم زيادة المشاركة النشطة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدول المجاورة للجمع بين الأطراف قبل اندلاع العنف.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أشكر الأمين العام، والمتكلمين الآخرين على إحاطتهما. كما أشكر الرئاسة البريطانية على عقد هذه الجلسة.

وهناك حاجة أيضا إلى التحقيق بأسرع ما يمكن، في الأحداث التي يمكن أن تغذي دوامة الكراهية. ففي منطقة الساحل، على سبيل المثال، يستحوذ الإرهابيون على النزاعات الطائفية. ونرحب في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ووضع مبادرات المصالحة. وتعد الزيارات التي قام بها إلى مالي المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، والخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في مالي مفيدة جدا أيضا. ورغم أنه ينبغي أن تستمر هذه الجهود، فمن الضروري أيضا دعم الاستراتيجيات الوطنية لمنع نشوب النزاعات والمصالحة، لأن الأمر يعود أساسا إلى السلطات المحلية، لكي تكفل تعايش طوائفها جنبا إلى جنب بطريقة محايدة ونزيهة.

وأود أن أشدد على العمل الممتاز الذي قامت به في جمهورية أفريقيا الوسطى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، بتشجيع التوقيع على اتفاقات السلام والمصالحة المحلية، التي مهدت الطريق للتوقيع في ٦ شباط/فبراير، على اتفاق السلام الشامل. وما برحت لجان الرصد المحلية تقوم منذ ذلك الحين، بموجب الاتفاق، بدور أساسي في كفالة الملكية الحقيقية لعملية السلام.

إن تحقيق المصالحة أمر ضروري لبناء السلام الدائم. ومن ثم، يجب أن يُدرج هذا بشكل منهجي ضمن الأهداف التي يحددها مجلس الأمن.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بحرارة بوجودكم، سيدي الرئيس، بيننا اليوم. ونشكر المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المصالحة. كما نشكر الأمين العام، والسيد ألبسلان أوزردم والسيدة إلواد علمان على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة.

الدولية، التي أسهمت بلا جدال في المصالحة والسلام في المناطق المعنية. ويجب الحفاظ الآن على إرثها، وبشكل أعم، عملها المتعلق بالذاكرة والتوثيق التاريخي للوقائع.

إن تعليم الشباب يجب أن تكون له الغلبة للحيلولة دون تجدد الانقسامات التي تغذي العنف. وليست هذه مسؤولية الحكومات والجهات الفاعلة المحلية فحسب بل ومسؤولية مجلس الأمن أيضا. وفي هذا الصدد، من المثير للقلق أن نلاحظ استمرار الإنكار في بعض مناطق الإبادة الجماعية للتوتسي في رواندا، وتمجيد مجرمي الحرب في يوغوسلافيا السابقة. وهذا سبب آخر يستوجب أن تتناول العدالة الانتقالية ومكافحة الإفلات من العقاب عامة بعد الذاكرة بطريقة منهجية.

إن حماية حقوق الضحايا، بما في ذلك من خلال إنشاء آليات التعويض، أمر يتسم بأهمية بالغة. وتؤيد فرنسا تأييدا كاملا الصندوق الاستثماري لصالح الناجين التابع للمحكمة الجنائية الدولية. وحيثما لا تتوفر الهياكل القضائية أو تكون ضعيفة للغاية، من الضروري توفير الدعم الطبي والنفسي والاجتماعي لتيسير إعادة إدماج الناجين. وهذا هو الهدف الذي حدده الصندوق الدولي للناجيات من العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، الذي أسسه الحائزان على جائزة نوبل للسلام نادية مراد ودينيس ماكويفي.

وفي هذا السياق، يجب أن يُدمج بناء السلام هدف المصالحة مسبقا. ويجب أن نشجع أكثر عمليات المصالحة الممكنة شمولا. ويجب أن تشمل تلك العمليات النساء والشباب والمجتمع المدني والمجتمع المحلي والزعماء الدينيين. وأود أن أركز على دور المرأة، الذي يشكل أولوية بالنسبة لفرنسا، ومجلس الأمن، ولخطة المرأة والسلام والأمن. إن عمليات السلام التي تُشرك النساء أكثر فعالية وأطول أمدا. ونرحب بالجهود التي يبذلها صندوق بناء السلام، الذي يدمج هذه الاعتبارات في ثلث مشاريعه.

القانون والنظام القضائي من أجل كفالة تحقيق العدالة للجميع؛ وإرساء الديمقراطية لتوفير منبر يتيح إقامة حوار مفتوح وحقوقي. وفي الوقت نفسه، لا بد من تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية حتى يتسنى للشعب الانتفاع مباشرةً بشمار السلام. ولن يسعنا تحقيق الترابط القوي القائم بين الحفاظ على السلام والتنمية المستدامة إلا من خلال هذا الجهد.

ثالثاً، على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم اللازم لتحقيق المصالحة. ومع أن المصالحة عملية تقودها الجهات الوطنية، فإن دور المجتمع الدولي لا غنى عنه. ويجب على الأمم المتحدة، من خلال عملياتها لحفظ السلام، وبعثاتها السياسية الخاصة ولجنة بناء السلام التابعة لها، أن تواصل العمل على تيسير الحوار وتهيئة الظروف المفضية إلى المصالحة. وحتى تساعد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي البلدان الخارجة من النزاع على إعادة بناء اقتصاداتها، يتعين عليهما تعبئة الدعم المالي والتقني. وفي هذا الصدد، فإن مواصلة دعم صندوق بناء السلام أمر بالغ الأهمية. وما فتئت إندونيسيا، من جانبها، تعمل بنشاط على دعم جهود بناء السلام والمصالحة، بسبل منها برامج بناء القدرات في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وعلى الصعيد الإقليمي، بادرت إندونيسيا بإنشاء معهد رابطة أمم جنوب شرق آسيا للسلام والمصالحة، الذي يقع مقره في جاكرتا. ويشجع المعهد بناء القدرات وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن السلام والمصالحة في المنطقة وخارجها.

وختاماً، فإن إندونيسيا على استعداد لمواصلة تشاطر خبرتها في مجال المصالحة. كما أننا ملتزمون بمواصلة تقديم المساعدة للبلدان الخارجة من النزاع في مجال تعزيز المصالحة، وبناء السلام وتحقيق السلام المستدام.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية):
أود بدايةً أن أرحب بوزير الدولة لشؤون الكومنولث والأمم المتحدة وجنوب آسيا، معالي السيد طارق أحمد لورد ومبيلدن،

وتؤيد إندونيسيا البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق اليوم ممثل الفلبين باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ومع زيادة النزاعات وجوانبها المعقدة، ليس من السهل دائماً إيجاد الحلول. وتعمل المصالحة على إعادة إرساء الثقة، والائتمان ونسج العلاقات في المجتمعات المتضررة من النزاع. وتضمد الجراح التي يخلفها النزاع وتساعد المجتمعات على المضي قدماً صوب مستقبل يسوده السلام. وتحول المصالحة، مقترنةً ببناء السلام والتنمية، دون تكرار النزاعات وتضمن تحقيق سلام دائم. وتحظى إندونيسيا بخبرة مباشرة في مجال تعزيز مصالحة ناجحة لحل النزاعات الطائفية في أمبون، وبوزو وآتشيه في مطلع هذا القرن. وإننا نشاطركم النقاط التالية استناداً إلى تجربتنا الخاصة.

أولاً، يمثل تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني وشمول الجميع عاملين أساسيين لتحقيق المصالحة الدائمة. وحتى تنجح المصالحة، لا بد أن تقود زمامها جهات وطنية - فلا يمكن فرضها من الخارج. كما تتطلب المصالحة الدائمة إشراك جميع شرائح المجتمع. وفي هذا الصدد، أود أن أردد ما ذكره الأمين العام في وقت سابق عن أن المصالحة يجب أن تتبع من الداخل، مع مشاركة جميع شرائح المجتمع مشاركة كاملة. ولذلك، يجب أن تشمل أطراف النزاع فضلاً عن منظمات المجتمع المدني والقادة الاجتماعيين والزعماء الدينيين والنساء والشباب. وقد تبين أن المرأة بوجه خاص تُعدّ من الجهات الفاعلة الهامة في عملية المصالحة. إذ تبين خبرتنا الخاصة أن المرأة قد كان لها دور كبير في النهوض بالمصالحة على مستوى القاعدة الشعبية بطرق شتى. وتؤيد إندونيسيا بقوة زيادة مشاركة المرأة في عملية المصالحة، وكذلك على طول مراحل عملية السلام برمتها.

ثانياً، يتطلب تحذّر عملية المصالحة تهيئة بيئة تمكينية لهذا الغرض. ويجب، في المقام الأول، معالجة الأسباب الجذرية للنزاع؛ وتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة؛ وإعادة إرساء سيادة

مجموعة من المهام، مثل مكافحة الشائعات والأمور المبالغ فيها، والدعوة إلى إيجاد حلول للنزاعات بلا عنف، وتوفير التثقيف من أجل السلام عن طريق البرامج المجتمعية والعمل كوسطاء بين المجموعات المتنازعة. وبوسع لجان السلام، في ظل الظروف الملائمة وعند استيفاء الشروط اللازمة، أن تقوم بتيسير الاتصال بين مختلف المجموعات والعمل مع الأحزاب المعارضة من أجل الحد من العنف وتعزيز قدر من التسامح. ونتيجة لذلك، باتت لجان السلام جهة تنسيق جهود التعزيز المؤسسي الرامية إلى بناء القدرات وكفالة قدر من الاتساق في الممارسات والإجراءات المعمول بها.

وأخيراً، يذكرنا القرار ٢٤١٩ (٢٠١٨)، بشأن الشباب والسلام والأمن، بأن إشراك الشباب أساسي للنهوض بعمليات بناء السلام وأهدافه على الصعيد الوطني، مع ضمان مراعاة احتياجات جميع شرائح المجتمع. وفي هذا الصدد، نرى أن من الأهمية بمكان النظر في مشاركة الشباب مشاركة نشطة في جميع جوانب بناء السلام وإدماجهم فيها. يمكن أن يكون تعزيز المصالحة بين الشباب بمثابة وسيلة استراتيجية للبناء على حفظ السلام. يعاني الشباب من جروح نفسية ناجمة عن الصدمة التي عانوا منها هم أو عائلاتهم شخصياً، مما يولد المرارة وعدم الثقة تجاه مجتمعاتهم. المصالحة مع الشباب تعزز إصلاح وإعادة بناء العلاقات المجتمعية.

وعلى نفس المنوال، يمكن للجهود المبذولة لكفالة التعليم العام للشباب، مثل الحملات الإعلامية، أن تساعد في التصدي للشائعات والدعاية التي ينشرها المتطرفون، والتي تغذي التوترات الاجتماعية والسياسية. من المهم أيضاً الانتباه للدور الذي يمكن أن تؤديه المرأة في بناء وحفظ السلام من خلال المصالحة.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالقول إننا نود أن نشيد بجدارة برئيس وزراء إثيوبيا، السيد أبي أحمد، الحائز على جائزة

وأن أشكر رئاسة المملكة المتحدة على مبادرتها الممتازة بعقد هذه المناقشة الهامة. كما أود أن أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين اليوم، السيد ألبسلان أوزردم والسيدة إلواد علمان، على عروضهم الشاملة والمفيدة. ونود أيضاً أن نثني على لجنة بناء السلام لما تقدمه من دعم في حالات ما بعد النزاع، فضلاً عن دورها في المساعدة على منع نشوب النزاعات.

ومن بين مختلف النهج المتبعة في منع نشوب النزاعات وتسويتها، يرى وفد بلدنا أن تعزيز المصالحة الاجتماعية وسيلة استراتيجية لتحقيق ذلك. ولذلك، نرى أن من الضروري تسخير الأدوات السياسية لتعزيز مبادرات المصالحة الاجتماعية، مثل إنشاء لجان السلام، وتعزيز الحوار، وإذكاء الوعي من خلال وسائل الإعلام والنهوض بالمصالحة في صفوف الشباب والنساء.

ولهذا السبب، تُقيم حكومة بلدي دورياً، في إطار المبادرة الناجحة لفخامة السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، حوارات وطنية بين جميع الأحزاب السياسية القائمة والمعترف بها في البلد. إذ تعمل على توفير منتدى موسع للمناقشة والتفاعل فيما بين جميع الجهات الفاعلة السياسية بشأن مجموعة متنوعة من الجوانب المتعلقة بالحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية للبلد. وتدعم تلك الحوارات استمرار بيئة يعمها انخفاض التوترات والوئام الوطني الذي ساد جمهورية غينيا الاستوائية على مدى الـ ٤٠ سنة الماضية، مما يكفل تنمية تشاركية ومستدامة على صعيد الهياكل الأساسية، والتعليم، والصحة، والطاقة والإمداد بالمياه، على سبيل المثال لا الحصر. وتُعالج هذه المسائل إبان المؤتمرات الاقتصادية التي تعقد أيضاً دورياً في البلد.

ويساعد إنشاء لجان السلام، التي تكون بمثابة منظمات شعبية من أجل تعبئة القادة المحليين وأعضاء المجتمعات المحلية، على منع تفشي العنف وتشجيع التسامح. وقد يشمل عملها

نحن نحترم قدرة صمود قادة المجتمع المدني السوري الذين خاطروا بحياتهم لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وحماية ضحايا الفظائع. إن عملهم هذا ضروري لتعزيز العدالة والمساءلة في سورية، وكلاهما سيكونان حاسمين لأي حل حقيقي للصراع.

في بورما، سيكون التصدي لانتهاكات قوات الأمن لجماعات الأقليات العرقية ضرورياً لتحقيق المصالحة الهادفة. ومن أجل هذا نرحب ببعثة الأمم المتحدة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن توثيق ميانمار لانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في ميانمار منذ عام ٢٠١١، بما فيها تلك المرتكبة بحق الروهينغا في ولاية راخين وبحق المجتمعات الضعيفة الأخرى في كاشين وشان وأماكن أخرى في جميع أنحاء البلد. وأود أيضاً أن أؤكد مجدداً دعمنا القوي لآلية التحقيق المستقلة في ميانمار. وكما هو الحال في سورية، تقدر الولايات المتحدة تقديراً بالغاً منظمات المجتمع المدني البورمية التي تواصل، في ظل ظروف شديدة الخطورة، توثيق انتهاكات حقوق الإنسان ومتابعة محاسبة المسؤولين عن هذه الفظائع.

في العراق، يجب ألا نتردد في تحميل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المسؤولية عن الفظائع التي ارتكبتها ضد جميع العراقيين. لم يفلت من إرهاب التنظيم أية شريحة من المجتمع العراقي، بما في ذلك المنتمون إلى ديانات وطوائف متنوعة. ولبدء عملية تضييد الجراح والمصالحة يجب علينا تقديم رواية متوازنة وصادقة للأحداث. بدعم من حكومة العراق وتأييد من مجلس الأمن بالإجماع مرة أخرى في شهر أيلول/سبتمبر، لا تزال الولايات المتحدة داعماً قوياً لولاية فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لجمع وتخزين وحفظ الأدلة على فظائع داعش، والتي قد تصل إلى حد جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. وفي العراق أيضاً، تؤدي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق دوراً محورياً بالشراكة

نوبل للسلام، لجهوده الرامية إلى المصالحة مع إريتريا. لقد أرسوا ديناميكية جديدة لتهدئة التوترات في القرن الأفريقي.

السيدة نورمان - شالي (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلمت بالإنكليزية): رائع أن نراكم هنا اليوم معنا سيدي. أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على توصياتكم الثاقبة والملموسة. ولقد كان من المفيد أن يتواجد هنا الأمين العام، كما هو الحال دائماً.

لقد بعث مولد الأمم المتحدة برسالة سلام قوية إلى عالم حطمته الحرب. ومنذ عام ١٩٤٥ أصبحت هذه المؤسسة المتعددة الأطراف البارز للحوار والنقاش في العالم، وربما الأهم من ذلك المصالحة. هذه مبادرات تدعمها الولايات المتحدة بالكامل. نحن نسعى لتحقيق العدالة للضحايا ومحاسبة المسؤولين عن ارتكاب الفظائع. إننا نضع برامج ونوفر الدعم التقني ونرفع أصوات من هم الأكثر عرضة للخطر، ونقدم تمويلاً كبيراً لهذه الجهود. ونحن نقدر أيضاً العمل الحيوي الذي يضطلع به الممثلون والمبعوثون الخاصون للأمم المتحدة، وكذلك بعثات تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة، وذلك من أجل تحقيق المزيد من المصالحة للمجتمعات التي تمرقها الصراعات. كما أننا نشيد بدور المرأة، كما فعل آخرون هذا الصباح، في دفع المصالحة الدائمة والمستمرة في اتفاقات السلام.

هناك العديد من الفرص المحددة التي يمكن أن تتيحها هذه الهيئة من أجل المصالحة في وقتنا الحالي، وأود أن أتناول القليل منها فقط هذا الصباح.

في سورية، تعتقد الولايات المتحدة اعتقاداً راسخاً أن الآلية الدولية المحايدة المستقلة لسورية من أجل سورية في جمع المعلومات عن الجرائم الخطيرة المرتكبة في البلاد. إننا نشيد بالتقدم الذي أحرزته الآلية في العام الماضي، ونحن فخورون بتقديم مبلغ إضافي قدره مليوناً دولار هذا العام وبدعم جهود تمويل الآلية من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

لا يمكن أن تفلح المصالحة الوطنية وبناء السلام إذا تعرضت للتمييز أو التهميش بعض المجموعات أو الأقليات الضعيفة، بما في ذلك المشردون والمنتجون إلى أقليات دينية والنساء والشباب والمعوقون. وهنا يجب أن يكون هناك دور للعمل المتضافر مع المجتمعات والزعماء الدينيين.

غالبًا ما يُنظر إلى الأديان والمعتقدات على أنها عامل مسبب للصراع، لكن ينبغي ألا ننسى أنه قد يكون أيضًا جزءًا من الحل. يبين التاريخ الحديث لبلدي بوضوح الدور الإيجابي للكنيسة في تهيئة الظروف للحوار الاجتماعي، والذي أدى قبل ٣٠ عامًا إلى تغييرات سلمية وديمقراطية في بولندا.

كما ورد في المذكرة المفاهيمية الممتازة التي أعدتها رئاسة المملكة المتحدة (S/2019/871، المرفق)، يمكن لقادة المجتمع والأديان أن يؤديوا دوراً حاسماً في جهود المصالحة على جميع المستويات، لا سيما في الصراع مع القضايا المتعلقة بحرية الأديان والمعتقدات.

وفي هذا السياق فإن الحوار بين الأديان والثقافات هو أمر حيوي لبناء سلام دائم. ولكي يكون هذا الحوار فعالاً يجب أن يُجرى بحسن نية وأن يكون قائماً على المعرفة والتفاهم المتبادل والتسامح.

في ٢٢ آب/أغسطس احتفلنا لأول مرة باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا أعمال العنف القائمة على أساس الدين أو المعتقد، والذي أقرته الجمعية العامة بمبادرة من بولندا وبدعم من مجموعة بلدان أقلية. نحن نعتقد أن هذه المبادرة ستساهم بشكل إيجابي في مكافحة جرائم الكراهية وأعمال العنف القائمة على أساس الدين أو المعتقد وزيادة تعزيز الحوار بين الأديان واحترام التنوع الديني. إنها تقيم منصة للمناقشات وتسمح بالاستماع إلى أصوات الضحايا والناجين.

مع حكومة وشعب العراق لدفع الحوار السياسي الشامل نحو المصالحة على الصعيد الوطني وصعيد المجتمعات المحلية.

في جنوب السودان، انخرطت بعثة الأمم المتحدة هناك في محادثات سلام وتقوم بتكثيف المجتمعات حتى تشرع في حوارات مماثلة، والتي يؤدي بعضها إلى حل المنازعات على الصعيد المحلي. ولكن على الرغم من أن هذه الجهود يمكن أن تساعد في تحقيق مصالحة ما إلا أنها لا تكفي دون بذل جهد أكبر بقيادة الحكومة لتضميد الجراح الناجمة عن حرب السنوات الخمس.

تتمتع الأمم المتحدة بقدرة فريدة على تعزيز السلام والمصالحة في جميع أنحاء العالم، وتعتقد الولايات المتحدة أنه من خلال الوساطة والمساءلة والعدالة للضحايا يمكن للأمم المتحدة أن تستخدم هذه القدرة على النحو المناسب. يمكن للمجلس والأمم المتحدة التعويل على استمرار الولايات المتحدة في دعم هذه الجهود، وذلك لأن العمل من أجل المصالحة لصالح ازدهار البشر هو أقصى ما نطمح إليه.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية):
دعوني أبدأ بتوجيه الشكر للأمين العام وكذلك لمقدمي الإحاطتين الإعلاميتين اليوم، السيد أوزردم والسيدة علمان، على مداخلتيهما المفيدتين للغاية. أود أيضاً أن أشكر الرئاسة البريطانية وأشكركم أنتم شخصياً، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة التي تناول أحد أهم عناصر بناء السلام والحفاظ عليه.

في حين أنه لا يوجد تعريف مشترك للمصالحة ولا نموذج عالمي واحد يمكن للبلدان تطبيقه ببساطة فمن الضروري أن تبادل الآراء حول كل جانب من جوانب هذه العملية المعقدة. يجب أن يكون القاسم المشترك لكل النماذج والمفاهيم المختلفة لعملية المصالحة هو نهج يتمحور حول الناجين. ومن الضروري أن تحدد المجتمعات المتضررة العملية نفسها والأولويات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تتجاوز مدة بياناتهم أربع دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة توزيع النصوص المكتوبة والإدلاء ببيان موجز عند التكلم في القاعة. ونوعاً من التذكير، سيبدأ الضوء الأحمر الموجود على طوق الميكروفون في الوميض بعد مرور أربع دقائق.

أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتجارة في هنغاريا.

السيد زيجارتو (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية) إنني حقا أقدر مساعيكم الشخصية في هذا المجال، سيدي الرئيس. ومن دواعي السرور أن نراكم أنتم وبلدكم الرائع تتأسون مجلس الأمن. ونقدر أيضا أنكم تؤكدون شخصيا على موضوع وضعتموه في جدول أعمال المجلس. إن العالم يتغير بسرعة كبيرة، لا بسبب الثورة الصناعية الجديدة التي نشهدها فحسب، بل نتيجة أيضا للتغيرات السياسية العديدة التي تنشئ نظاما عالميا جديدا وتزيد بلا شك عدد النزاعات في جميع أنحاء العالم. وللأسف، عندما يتعلق الأمر بأسباب تلك النزاعات والأهم من ذلك بحلها، علينا أن نقر بأن البيئة المحيطة تعقب بالكثير من النفاق واللياقة السياسية. وإذا أردنا التغلب على النزاعات الخطيرة القائمة في جميع أنحاء العالم، سيتعين علينا إعادة النزاهة والاحترام المتبادل إلى خطابنا الدولي. ويجب أن نتصدى لمعضلتنا السياسية العالمية الرئيسية. وبصدق، يجب أن نوقف التفرقة والمحاصرة والحكم على بعضنا البعض. ولا بد من إنهاء الوصم وانتشار الأخبار الزائفة، اللذين يمكن لهما بسهولة شديدة أن يشعلا جذوة النزاعات دون سبب وخلق توترات تسفر عنها حالات مؤذية وخطيرة.

وأرى أن الاعتراف بالحق العالمي للدول والبلدان في الحفاظ على الهوية الوطنية والتقاليد الثقافية والتاريخية والدينية شرط مسبق مهم لتحقيق المصالحة. ويمكن للتشكيك في ذلك أو تحديه أن يجعل المصالحة مستحيلة. وبالمثل، فإن فكرة أن السعي وراء المصالح الوطنية يمثل فكرا متطرفا من المرجح أيضا أن تجعل

إن أول جلسة تُعقد بصيغة "أريا" المكرسة لهذا الموضوع، والتي عُقدت خلال الرئاسة البولندية للمجلس في آب/أغسطس الماضي، أثبتت أن أصوات الضحايا، رغم كونها مفرجة، تعطينا الأمل والتوجيه للمضي قدماً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل ألمانيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد هويسغن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): كان البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي هجوما مباشرا على نظام العدالة الدولية، الذي تؤمن ألمانيا أنه لفتح المصالحة. وفي ذلك السياق، أود أن أطرح ثلاثة أسئلة على ممثل روسيا.

أولا، فيما يتعلق بمحاكمات نورمبرغ التي تشكل اليوم نقطة مرجعية للمحاكم الدولية، هل يرى الممثل الروسي أن تلك المحاكمات كانت خاطئة وما كان ينبغي إجراؤها؟ ثانيا، فيما يتعلق بالمحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة، التي انتقدتها ممثل روسيا، هل يعتقد أنه كان من الخطأ مثول السيد ملاديتش والسيد كارادجيتش أمام تلك المحكمة؟ ثالثا، بخصوص ما أخذه على المعايير المزدوجة، هل يعلم أن محكمة خاصة أنشئت في لاهاي لمحاكمة مقاتلي جيش تحرير كوسوفو لارتكابهم المحتمل لجرائم ضد الإنسانية؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للرد.

السيد ريبكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): على حد علمي، إن هذه الأسئلة موجهة إلى السيد ديميتري بوليانسكي شخصيا، وهو حاليا بصحبة الأمين العام في إحدى الفعاليات. ولا شك أنه سيرد عليها، ولكني لا أريد أن نحول الموضوع الهام المتمثل في المصالحة الوطنية إلى محاولة، وأقولها صراحة، لنبش الماضي. وعلى أي حال، سنرد عليه بشكل ثنائي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي - آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا، وبلدي النرويج. ونشكر المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة.

وفي أثناء الانتقال إلى حالة السلام الدائم، لا بد من إعادة بناء العلاقات ووضع حقوق الضحايا في صميم أي عملية للسلام. وقد نشأ عن الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم في كولومبيا معيار جديد للتعامل مع حقوق الضحايا والعدالة الانتقالية والحقيقة. وكانت المشاركة الواسعة النطاق على طاولة المفاوضات، التي ضمت الضحايا والنساء، ضرورية. وقد أفضت إلى إنشاء لجنة الحقيقة والولاية القضائية الخاصة من أجل السلام واللجنة الدولية المعنية بالمفقودين، وكلهن قيد التشغيل الكامل الآن.

وفي المجتمعات المستقطبة وتلك التي مزقتها الحروب على وجه الخصوص، تكتسي أصوات الزعماء المدنيين والاجتماعيين والدينيين وكيفية إدارتهم للأمور أهمية بالغة لكفالة إيجاد دينامية لتحقيق المصالحة وإجراء الحوار. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك ما حدث في جنوب أفريقيا التي شكّلت عملية المصالحة فيها مصدرا للإلهام لكثير من جهود بناء السلام منذ ذلك الحين. وقد تثبت فعالية الحوار بين الأديان وداخل الدين الواحد أداة سياساتية تساعد في تعزيز التماسك الاجتماعي والسلام المستدام. ويمكن للجهات الفاعلة الدينية أن تمهد السبيل إلى التفاهم والعمل مع مختلف المجتمعات المحلية.

وفي أي نزاع، يجب أن تشمل جهود المصالحة المجتمعات المحلية المتضررة وشعوبها وأن يتولوا زمامها، في حين تمتلك الأمم المتحدة أدوات قوية قيد تصرفها لمساعدة الأطراف على تحقيق

المصالحة أمرا مستحيلا. والفكرة القائلة بأن احترام التراث الديني أمر رجعي أو أنه من المقبول السماح للأقليات المزعجة والعنيفة بممارسة الضغوط على الأغلبية المهادنة والسلمية تجعل المصالحة مستحيلة أيضا. ويمكننا أن نساعد في تحقيق المصالحة إذا أقرنا على الصعيد العالمي بأن لدينا جميعا حقا إنسانيا أساسيا في التمتع بحياة آمنة وأمونة في ديارنا. ولا ينبغي أن نحول تركيز الجهود الدولية الرامية إلى مساعدة الناس في العودة إلى ديارهم. وينبغي لنا جميعا التركيز على تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق ذلك. ونرى أن للزعماء الدينيين المعتدلين والسلميين وحوار الثقافات فيما بين الشباب دورا بالغ الأهمية في ذلك الصدد.

وفي حالة هنغاريا، فإننا نركز بوجه خاص على تقديم الدعم إلى الطوائف المسيحية المضطهدة في جميع أنحاء العالم بحيث لا تضطر إلى ترك منازلها وتعيش في ظروف سلمية هناك. وندعو الطلاب من جميع أنحاء العالم للدراسة في هنغاريا، بتمويل كامل من الدولة الهنغارية، للالتقاء بشباب آخرين من أجزاء أخرى من العالم والتعامل مع مختلف الخلفيات الثقافية والدينية وتعلم كيفية احترام الآخر والعيش معا. ونستضيف هذا الفصل الدراسي ٢٠١٤ من الطلاب من مختلف البلدان والثقافات للدراسة في هنغاريا. وسيزيد هذا العدد إلى ٩٠٠٠ في الفصل الدراسي المقبل. ونرى حقا أنه إذا استطعنا منح الشباب من مختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية مثل هذه الفرصة للالتقاء ببعضهم، ستكون هذه أفضل طريقة يمكننا أن نساعد بها في تحقيق المصالحة.

وفي الختام، نعرب مرة أخرى عن الامتنان لكم، سيدي الرئيس، وللمملكة المتحدة على كل ما تكرسوه من جهد بغية تعزيز المصالحة. وبالرغم من أننا بلد صغير ذو موارد محدودة للغاية، أعدكم بأننا سوف نساهم في سبيل تحقيق هذا الهدف البالغ الأهمية.

المتحدة من أن المنظمة تحصل على الموارد الكافية والدعم الذي تحتاجه للقيام بدور فعال في جهود السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أضم صوتي إلى صوت وزير بلدي لمطالبة المتكلمين بحصر بياناتهم في أربع دقائق. وإذا لم نلتزم بالحدود الزمنية فلن يتمكن بعض الزملاء من التحدث في مناقشة اليوم. وأقول من أجل المساعدة وتوجيه المناقشة أن الرئاسة لا ترى أي حاجة لشكرها على تنظيم المناقشة أو على أي ملاحظات بشأن حكمتها وحصافتها في اختيار الموضوع. وعندما يصل الوقت إلى أربع دقائق سيبدأ الضوء في الوميض وبعد ذلك سيأتي زميلي الودود مع ملاحظة تطلب من المتكلم أن يختتم كلمته.

أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد لوبر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): دعمت سويسرا وساعدت منذ أكثر من ١٥ عاماً في العديد من البلدان الشريكة، العدالة الانتقالية وغيرها من الجهود المبذولة للتعامل مع الماضي، الذي تحاول المجتمعات من خلاله مواجهة الفظائع التي عاشتها. إن سويسرا مقتنعة بأن التعامل مع الماضي يمكن أن يسهم، مع توفر الظروف المناسبة، في تحقيق المصالحة. ومع تكرار ما ورد في بيانات العديد من الوفود صباح اليوم لا تزال مقتنعة بالأهمية الحاسمة للعدالة الجنائية على المستويين الوطني والدولي لتحقيق المصالحة والسلام الدائم. وأود أن أبرز ثلاث قضايا في هذا الصدد.

أولاً، إن النهج القائم على أساس العمليات أمر بالغ الأهمية إذا أردنا المساعدة في تغيير العلاقات وهو عنصر أساسي لتحقيق المصالحة. ويجب أن تكون الجهود المبذولة للتعامل مع الماضي كلية ومتسلسلة بشكل صحيح. وفي كثير من الأحيان، أدت المبادرات المنفردة التي تُفرض أحياناً من الخارج إلى تعميق الخلافات في المجتمعات بدلاً من حلها. وهناك حاجة إلى التنسيق المستمر واتخاذ إجراءات متضافرة داخل الأمم المتحدة بما في

المصالحة. وأود أن أسلط الضوء على خمس طرق يمكننا بها تعظيم ذلك الدور.

أولاً، يجب على مجلس الأمن أن يواصل العمل بما فيه الكفاية لا فقط لتعزيز السلام بل للحفاظ عليه أيضاً. ويجب أن يستفيد بالكامل من الأدوات المتاحة له من أجل تعزيز المصالحة، بما في ذلك في المراحل التي قد يكون فيها نشوب الأعمال العدوانية وشيكا.

ثانياً، يجب أن يواصل المجلس تطوير شراكاته مع المنظمات الإقليمية بما في ذلك الاتحاد الأفريقي. وغالباً ما تكون الأطراف الفاعلة الإقليمية في وضع أفضل لدعم المصالحة الدائمة.

ثالثاً، تضطلع لجنة بناء السلام بدور هام في الحفاظ على السلام وينبغي استخدام دورها ومواردها بشكل أفضل.

رابعاً، يجب أن تساعد الأمم المتحدة على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وينبغي أن يرتبط تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيثما أمكن بالجهود المبذولة للحفاظ على السلام.

خامساً نحن نؤيد دعوة الأمين العام لزيادة دبلوماسية السلام ونرحب بإصلاحات الأمم المتحدة التي أجريت مؤخراً لتحقيق هذه الغاية. كما يجب أن نستفيد من نقاط القوة في أفرقة الأمم المتحدة القطرية ووحدة دعم الوساطة وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وينبغي الآن لمنظومة الأمم المتحدة أن تكون في وضع أفضل لاتباع نهج كلي يربط بين تعزيز الأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

وفي إطار كل تلك الجهود يعد تمكين المرأة أمراً أساسياً. ولا يحقق استبعاد نصف السكان من صنع السلام ببساطة شيئاً. والانخراط مع الشباب هو أمر حاسم أيضاً إذا أردنا بناء مجتمعات قوية وقادرة على الصمود.

وأخيراً تود بلدان الشمال الأوروبي أن تؤكد أنه لا يمكن تحقيق كل ما سبق إلا إذا تأكدت الدول الأعضاء في الأمم

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الإمارات العربية المتحدة.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، أود في البداية أن أتقدم لكم بالشكر على عقد هذه المناقشة الهامة وأن أعبر عن تقديرنا لما تبذله المملكة المتحدة من جهود لدعم عمليات السلام والمصالحة حول العالم.

ونرحب بتركيز معالي اللورد طارق أحمد خلال كلمته على مسألة التعايش السلمي بين الأديان والتي تعد مسألة هامة بالنسبة لبلدي.

تمر منطقة الشرق الأوسط بمرحلة دقيقة ومعقدة إلا أن الظروف الحالية قد تهيء الفرصة لبناء نظام إقليمي جديد يركز على احترام سيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول إذا ما تمت معالجة هذه التحديات بحكمة وصبر وعبر تبني العمليات السياسية واتخاذ مواقف حازمة ضد التطرف والإرهاب. وهنا يأتي دور عمليات الوساطة والمصالحة التي تعد السبيل الأمثل لتقريب وجهات النظر والتوصل إلى تسويات سياسية تتسق مع القوانين الدولية وتحقق التطلعات المشروعة للشعوب خاصة تلك التي تنبذ الطائفية والتبعية وتبحث عن الدولة الوطنية القوية والعادلة.

ولطالما حرصت دولة الإمارات على نشر مبادئ التسامح والحوار لتجنّب منطقتنا المزيد من الويلات والحروب فالتسامح هو ضرورة حتمية للتوصل إلى المصالحة. إن بلدي لم يطلق التسامح كمجرد شعار وإنما يتخذه محورا أساسيا في سياسته الداخلية والخارجية وعبر مبادرات وخطوات عملية. فعلى سبيل المثال، نفذت دولة الإمارات منذ إعلانها عام ٢٠١٩ عام التسامح أكثر من ١٥٠٠ مبادرة لتعزيز قيم التعايش السلمي والتبادل الثقافي والديني في الدولة وخارجها.

ذلك في مجلس الأمن مع السلطات الوطنية وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين. ونضم صوتنا أيضا إلى أعضاء مجلس الأمن الذين أبرزوا الدور الرئيسي للجنة بناء السلام في هذا الصدد.

ثانياً، تُظهر التجربة أن أمام الجهود المبذولة على المستوى المحلي فرصة جيدة للنجاح. وتؤدي النهج المحلية إلى مبادرات ومهارات ملموسة يمكن أن تكون ذات فائدة كبيرة على مستويات أخرى من هيكل الدولة. وينبغي للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، تحفيز هذه الديناميات الإيجابية والمساعدة على تعزيزها. وتحمل الأمم المتحدة مسؤولية مهمة عن زيادة وعي أصحاب المصلحة عندما تنتهك هذه المبادرات حقوق الإنسان أو غيرها من القواعد الآمرة للقانون الدولي.

ثالثاً، الإدماج مهم. وبينما يتعين على السلطات الوطنية والمجتمع الدولي، حسب الاقتضاء، تحمل المسؤولية الأساسية عن العمل على تحقيق المصالحة، لا يمكن للحوار بين النخب السياسية وحدها أن يضمن إحلال السلام الدائم. ويجب أن يشكل القادة ومثلو المجموعات السياسية والاجتماعية الأخرى، بمن فيهم النساء والشباب، ومثلو الأقليات جزءاً من العملية. ويضطلع الزعماء الدينيون على سبيل المثال بدور حاسم في توفير الخدمات الاجتماعية والإرشاد الروحي والأخلاقي. وغالبا ما يؤثرون على القيم والخطاب الذي تتشكل منه الثقافة السياسية للبلد.

ويمكن للأمم المتحدة القيام بما هو أفضل في التعامل مع محاورين أكثر تنوعاً. ويجب على المجلس من جانبه الإقرار بالدور الأساسي للمجتمع المدني في مجال تحقيق المصالحة وبناء السلام على النحو الذي أثبتته العديد من مقدمي الإحاطات من المجتمع المدني الذين خاطبوا المجلس. ويجب على المجلس أيضاً اتخاذ موقف واضح تجاه البنود ذات الصلة المدرجة في جدول أعماله والمتعلقة بالحاجة إلى حماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

سابقا ينبغي لأطراف النزاع الانخراط في عمليات الوساطة والمصالحة بحسن نية وتجنب استغلالها لأغراض سياسية والتوقف عن سوء استخدام وسائل الإعلام لتأجيج المزيد من التوترات. ونؤكد على التزام دولة الإمارات بنشر مبادئ التسامح والتعايش واتباع الحلول السياسية للتصدي للعديد من التحديات التي تواجهنا جميعا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أرحب في هذه القاعة للمرة الأولى بسفير اليابان، الذي أعطيه الكلمة.

السيد إشيكانبي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): لقد وصلت إلى نيويورك لتوي الليلة الماضية، وهذه أول جلسة أشارك فيها بوصفي الممثل الدائم الجديد لليابان. إنني ممتن حقا على وجودي في قاعة المجلس.

لقد استمع المجلس في عام ٢٠٠٠ إلى إحاطة بشأن بناء السلام قدمتها السيدة ساداكو أوغاتا، مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، مع التركيز على المصالحة (انظر S/PV.4219). وقالت السيدة أوغاتا في إحاطتها إن وكالتها لا تعتبر بناء السلام مفهوما مجردا. فقد رأت احتياجات العائدين الملموسة، وأحيانا اليائسة، في أماكن لم تزل فيها المجتمعات منقسمة انقسامًا عميقًا. وقالت إنها كانت تستكشف سبلا جديدة، لا سيما في مجال تعزيز التعايش المجتمعي، كخطوة أولى نحو المصالحة. وقد دشنت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مشروعًا في مناطق العائدين في رواندا والبوسنة عنوانه "تخيل التعايش"، كان يشتمل أساسًا على تقديم الدعم للأنشطة الصغيرة المدرة للدخل للمجتمعات المتداخلة الأعراق، وقد بنوا حولها مجموعات من الأنشطة الأخرى مثل الأنشطة الرياضية.

وقد انقضى ٢٠ عاما تقريبا منذ أن أدلت السيدة أوغاتا، التي توفيت الشهر الماضي، ببيانها في قاعة مجلس الأمن. ومع

ودعمت بالتعاون مع منظمة اليونيسكو إعادة بناء عدد من المواقع الأثرية الثقافية في الموصل التي دمرها تنظيم داعش. وذلك ضمن جهودنا لنشر رسالة الانفتاح والاعتدال. ونحث في هذا الصدد الأمم المتحدة على مواصلة العمل على تهيئة بيئة تصالحية فيما بين المجتمعات المحلية خاصة تلك التي مزقتها النزاعات، فحبرات وتجارب الأمم المتحدة في عمليات المصالحة على مدى سبعة عقود يمكن الاستفادة منها لاستخلاص دروس وتشارك أفضل الممارسات حول دور المصالحة مع مراعاة السياق المحلي والإقليمي لكل حالة.

لا يمكن تحقيق المصالحة بدون اتباع عملية شاملة لبناء السلام بحيث تشمل تعزيز سيادة القانون والحفاظ على المؤسسات الوطنية وإعادة الإعمار ودعم المتضررين من النزاعات. ونحث في هذا الصدد المجتمع الدولي على تحقيق مشاركة واسعة لمختلف فئات المجتمع خاصة النساء والشباب لدورهم الهام في إنجاح عملية بناء السلام ودفعها قدما. ولا يمكننا كذلك أن نتجاهل دور المنظمات الإقليمية والدول المجاورة في عمليات الوساطة والمصالحة لما تتمتع به من دراية وخبرة عميقة ومصالحة مباشرة لضمان الاستقرار الإقليمي. وفي هذا الصدد، نثمن الجهود المخلصة التي تبذلها المملكة العربية السعودية الشقيقة في توحيد الصف اليمني ودورها المحوري في التوصل إلى اتفاق الرياض الذي يعزز الجهود لمواجهة المخاطر والتحديات التي تستهدف اليمن. كما أن نجاح جهود الوساطة في السودان يبرهن على الدور الهام للمنظمات الإقليمية والدول المجاورة في التسوية السلمية للنزاعات. ونحث مجلس الأمن على تكثيف المشاورات مع المنظمات الإقليمية في إطار الفصل الثامن من الميثاق.

وختاما، نود أن نشير إلى أن عمليات المصالحة لا يمكن تحقيقها بين عشية وضحاها أو بمجرد التوقيع على اتفاق، بل يتطلب الأمر العمل بشكل متواصل وتدرجيا لتضميد جراح الصراعات وإرساء قاعدة متينة للتعايش السلمي. وكما ذكرنا

ويمكن للجنة بناء السلام، بالتعاون مع صندوق بناء السلام، أن تساعد على الربط بين نيويورك والميدان بشكل أوثق.

وأود أن أختتم بياني بإعادة تأكيد إيمان اليابان بأهمية المصالحة في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والإسهام في صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل غواتيمالا.

السيد كاستانييدا سولاريس (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): تسلم غواتيمالا، بوصفها حجر زاوية المصالحة، بالأهمية الحاسمة للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة الذي يشير إلى التسوية السلمية للنزاعات، إلى جانب أحكام الفصل السابع، في صون أو استعادة السلم والأمن الدوليين.

وبوصف غواتيمالا بلدا يدعو إلى السلام، فإنها تؤمن بأن المصالحة تكمل المساعي الحميدة والوساطة، المسلم بهما بوصفهما تدبيرين هامين يرميان إلى منع أو حل المنازعات والصراعات، وفقا للقانون الدولي. وإذا ما أطلقت عمليات المصالحة مبكرا بما فيه الكفاية للتصدي للأسباب الجذرية للنزاعات ودينامياتها، مع مراعاة التقاليد والخصوصيات الاجتماعية - السياسية للسكان المتضررين، فيمكن منع نشوب النزاعات في الوقت المناسب.

وكما يعلم المجلس، فقد عانى بلدي من نزاع مسلح داخلي انتهى بتوقيع اتفاقات سلام وطيدة ودائمة في عام ١٩٩٦. إننا نرحب بالجهود التي بذلها المجتمع الدولي والأمم المتحدة في ذلك الوقت لتنفيذ تلك الاتفاقات. وبناء على تجربتنا، تؤمن غواتيمالا بإيماننا راسخا بأن جهود المجتمع الدولي يجب أن تسترشد بالسياقات الاجتماعية - السياسية والتاريخية الوطنية، بغية كفالة الملكية على نطاق واسع. وبعبارة أخرى، يمكن للأطراف في عملية المصالحة في مجتمع ما بعد النزاع أن تعالج الأسباب الجذرية للخلافات لكفالة أن لا تذهب جهود المصالحة هباء.

ذلك، أعتقد أن أفكارها وأعمالها بشأن كيفية تحقيق المصالحة عمليا لم تزل صالحة. لقد كانت رائدة حقيقية في مجال بناء السلام وسيخلد ذكرها لسعيها إلى تحقيق الأمن البشري.

وسعت اليابان، على مدى العقدين الماضيين، إلى الاستفادة من عمل السيدة أوغاتا والتصدي لمسألة المصالحة في المناطق المنكوبة في العالم. وقد دعمنا عمليات المصالحة الوطنية في عدد من البلدان، وسواصل القيام بذلك. وأود أن أسلط الضوء اليوم، استنادا إلى هذه التجربة، على سمات رئيسية ثلاث ترى اليابان أنها ضرورية لدعم عمليات المصالحة الدائمة.

أولا، يجب أن تكون شاملة وأن ترحب بأصوات النساء والشباب وقادة المجتمعات والزعماء الدينيين والقطاع الخاص. وثانيا، يجب أن توفر التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، على نحو يكفل توفير فرص العمل للمتضررين من عدم المساواة، وعلى الأخص منهم الشباب. ثالثا، يجب أن تتم عمليات المصالحة ضمن أطر مستدامة تمكن من بناء مؤسسات قوية بملكية وطنية عريضة.

والعناصر الثلاثة المذكورة أعلاه - الشمولية والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والمؤسسات القوية - ليست مستقلة، بل أجزاء من كل. كيف إذن يمكننا، كمجتمع دولي، أن نعجل بهذه العوامل الثلاثة معا من أجل النهوض بالمصالحة؟ إننا نرى أن من بين أنجح الوسائل التأكد من كون جهودنا تأخذ في الاعتبار أصوات الناس في الميدان. فكل عملية مصالحة هي عملية فريدة ويجب أن تتضمن المنظورات الشخصية لمن يعيشونها. ولذلك فإننا بحاجة إلى ضمان اتباع نهج يركز على الناس، مع التأكيد على أهمية الأمن البشري.

وأود كذلك أن أشير إلى أن لجنة بناء السلام منصة مفيدة حيث يمكننا، من خلال سلطتها التنظيمية ودورها الاستشاري للمجلس، أن نتبادل الممارسات الرشيدة والدروس المستفادة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كينيا.

السيدة موانغي (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أبدأ بالثناء على المملكة المتحدة على عقد مناقشة اليوم الهامة والحسنة التوقيت التي نعمل فيها على استكشاف الإجراءات القابلة للتنفيذ لتعبئة المجتمع المتعدد الأطراف حول عمليات المصالحة بملكية وطنية وقيادة وطنية.

إن المصالحة الوطنية ظاهرة عدالة انتقالية ومسعى عالمي. والبلدان التي تدعم قيمها ترسيخ الديمقراطية تتيح مساحات لمنابر المصالحة الوطنية. ولذلك فمن المفيد أن نعقد مناقشات ومداولات منتظمة تستند إلى أفضل الممارسات وتتصدي للتحديات المستمرة التي تشمل بكل تأكيد، بل وكذلك تتجاوز، البلدان المتضررة من النزاع. وتشكل عمليات المصالحة الوطنية الفعالة أدوات هامة تساعد أمة بأسرها على معالجة المسائل الوطنية الهامة بشكل جماعي وشامل، بما في ذلك أوقات التذكر وإحياء الذكرى.

وحماية الشهود والضحايا والأشخاص المعرضين للخطر من الانتقام أو التخويف أمر بالغ الأهمية لإضفاء المصداقية على عملية تعزيز المشاركة الشعبية. وكذلك فإن الإصلاحات القانونية ذات الصلة تسمح بتحقيق العدالة والمساءلة. وتضطلع اللجان الوطنية لتقصي الحقائق والمصالحة بدور حاسم. فالطابع المتنوع لتلك اللجان، التي تشمل جميع الأعراق والمناطق والمجموعات الدينية والآراء السياسية، سيضمن قبولاً واسع النطاق لدى السكان.

ويكفل الاستناد إلى عمليات الوساطة التقليدية الراسخة قبول السكان لعملية المصالحة. وتحديد وإدماج الجهات الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك الزعماء الدينيين وقادة المجتمعات الموثوق بهم، أمر مهم لكفالة الاتساق والشمولية في عمل المبادرات التقليدية والمحلية من أجل تحقيق الاستدامة. ومن المهم أيضاً

فالقيادة المحلية عنصر هام في جميع عمليات المصالحة الوطنية. ونحن نرى أن قادة المجتمعات المحلية يساعدون، إلى حد كبير، على كفاءة فعالية عمليات المصالحة، كي تحقق نتائج طويلة الأجل. ففي كثير من الحالات، يتولى قادة السلطات المنتخبة، مثل العمدة والحكام وقادة المجتمع المحلي، فضلاً عن قادة العقائد والزعماء الدينيين، تهيئة بيئة تسمح بالتغلب على الاختلافات القائمة في عملية مصالحة بعينها. ويمكن لهذه الجهود أن تسهم بشكل ملحوظ في مبادرات الأمم المتحدة وفي العمل الذي يضطلع به المبعوثون الخاصون أو الممثلون الخاصون للأمين العام وعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

ولدى المجلس أدوات شتى لتعزيز عمليات المصالحة الوطنية. وقد أعيد التأكيد على مفهوم الحفاظ على السلام من خلال قرارين متمثلين اتخذنا في ٢٠١٦، وهما قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٦٢. وانطلاقاً من هذا المفهوم، قرر المجتمع الدولي أن يتصدى في أي حالة من حالات النزاع لمراعاة واحترام حقوق الإنسان وتعزيز التنمية المستدامة، كل ذلك ضمن إطار شامل للسلام والأمن. وليست هناك ممارسة تقليدية يمكن أن تفرضها دولة على دولة أخرى لإحداث أثر إيجابي مباشر من أجل السلام الاجتماعي. فعمليات المصالحة والتعويض تستغرق وقتاً طويلاً. بيد أنه يجب إعادة تنشيط هذه الجهود، استناداً إلى احتياجات السكان التي يمكن، إذا لم تتحقق، أن تؤدي إلى نشوب نزاعات، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان والحرمان من الفرص والاستبعاد الاجتماعي.

وأخيراً وليس آخراً، يجب أن نذكر بمضمون القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي يشدد على أهمية المرأة بوصفها صاحبة مصلحة أساسية في تسوية النزاعات. فالمرأة عامل تغيير إيجابي وإدارية فعالة وخبيرة بحقائق بيئتها المباشرة. وعلى ذلك، فإن مشاركتها في عمليات السلام والمصالحة، كعنصر مصالحة، أمر أساسي.

في كينيا، التي تتولى قيادتها امرأة، وهي إحدى الاستراتيجيات الشعبية التي نفذتها مبادرة المصافحة.

وفي الختام، ينبغي أن يكون دور المجتمع الدولي داعماً، بناء على طلب الدول المعنية الأعضاء في الأمم المتحدة بغية بناء قدرات المبادرات الوطنية والشعبية الرامية إلى تسوية النزاعات والمصالحة. ونشيد بعمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام على استثمارهما في عمليات المصالحة الوطنية على النحو الذي أكدته مختلف مقدمي الإحاطات. ويستمد الدعم المالي والتقني أهميته عند تناوله من منظور الملكية الوطنية. وينبغي أن تظل ولايات لجان تقصي الحقائق والمصالحة ضمن اختصاص الدول الأعضاء لكي يتسنى وضع جدول زمني يتيح عملية مصالحة شاملة. ويمكن لمجلس الأمن أن يدمج بشكل منظم وسياقي عمليات المصالحة التي تتم بقيادة وطنية في عمله ضمن الإطار الأوسع للعدالة الانتقالية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد فييرا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة الهامة عن دور المصالحة في الحفاظ على السلام. وأود أن أشكر أيضاً مقدمي الإحاطات على تعليقاتهم القيّمة.

إن للبرازيل تاريخاً طويلاً الأمد في الدعوة إلى تعميم بناء السلام في إطار الأمم المتحدة. وبينما نؤكد من جديد تأييدنا لجدول الأعمال هذا، أود مواصلة استكشاف موضوعين.

لقد أكد القراران التوأمان المتعلقان باستعراض هيكل بناء السلام في عام ٢٠١٦، قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) أهمية المصالحة. ويعد هذان القراران التوأمان نتيجة توصل الفهم الجماعي إلى أن الحفاظ على السلام يتطلب أكثر من مجرد احتواء الأعمال العدائية

تهيئة المجال وإدماج مبادرات أخرى تشترك فيها الجهات المحلية الفاعلة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية من أجل دعم المصالحة الوطنية. وينبغي أيضاً إشراك المدارس والجامعات بصفتها شركاء مهمين لإنجاح هذه العملية. ونظراً للحساسيات المحيطة بالمصالحة الوطنية، فلا بد من إيلاء اهتمام كبير بالجوانب التقنية في عمليات المصالحة، من قبيل حفظ البيانات. ونرحب بمبادرة المجلس التي سمحت لممثلين عن المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية بأن يكونوا من مقدمي الإحاطات الرئيسية لليوم.

وأود أن أتشاطر معكم بعض الدروس العملية المستفادة من خبرة كينيا. فعقب انتخابات كينيا لعام ٢٠٠٧، اتفق فخامة الرئيس أوهورو كينياتا مع زعيم المعارضة صاحب المقام السيد رايلا أودينغا على تشكيل عملية المصالحة الوطنية المشار إليها بـ "المصافحة" أو مبادرة بناء الجسور. وأدى ذلك إلى تغيير كبير في مشهد كينيا الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وأكد أن القيادة الفعالة أساسية لتحقيق السلام. ووضعت تلك المصافحة البلد على طريق المصالحة وأفسحت المجال أمام استئناف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية اليومية. ووضعتنا أيضاً على الطريق الصحيح بناء كينيا موحدة للأجيال الحالية والمقبلة.

إن مبادرة بناء الجسور هذه عملية مستمرة وتركز على معالجة مختلف أشكال العداة والمنافسة، والتحديات المتمثل في كفاءة شمول الخدمات الحكومية وتعميمها وتعزيز السلامة والأمن ومكافحة الفساد وتعزيز الرخاء المشترك وكفالة حماية الحقوق. ونأمل أن تترجم المبادرة إلى نتائج سياسية ملموسة.

وظلت القيادات النسائية في كينيا الطليعة في أنشطة بناء السلام والجسور المجتمعية، فضلاً عن العمل في ذلك من وراء الكواليس. وتم تدريب أكثر من ٢٠٠ امرأة يقمن حالياً بدور فعال في التوسط لحل النزاعات المجتمعية في مختلف المقاطعات، وكمثال على ذلك حركة دعم مشاركة النساء في بناء الجسور

في مجال السلام والأمن الدوليين. وأحد الأمثلة الملموسة على ذلك، الإسهام الحاسم لصندوق بناء السلام في تحقيق السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في العام الماضي من خلال تمويل مبادرة الوساطة التي يقودها الاتحاد الأفريقي، والتي أدت إلى الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وخلال تقديمها المشورة للمجلس أثناء تحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، قدمت لجنة بناء السلام منظورا متخصصا، وشددت على الدور المهم للعملية السياسية والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتأتي القيمة المضافة لمشورة لجنة بناء السلام من تكوينها العالمي وقدرتها على التركيز على أسس السلام. ويبدو أن لجنة بناء السلام، التي أنشئت في القرن الحادي والعشرين أكثر قدرة على التكيف في مناقشة جهود السلام من منظور أوسع، سعيها منها إلى التوصل إلى حلول وطنية لتحديات السلام والأمن المعاصرة.

ومع ذلك، تلح البرازيل في دعوتها لأن يلتزم مجلس الأمن المشورة المتخصصة للجنة بناء السلام خلال المناقشات بشأن ولايات جميع عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. ومن وجهة نظرنا، فإن زيادة التنسيق بين هذه المؤسسات يمكن أن يؤدي إلى تغييرات إيجابية لصالح عمليات السلام والمصالحة الشاملة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إيطاليا.

السيدة زابيا (إيطاليا) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر المملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. وأود أن أشكر أيضا الأمين العام وجميع مقدمي الإحاطات لهذا اليوم.

تؤيد إيطاليا البيان الذي سيدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

من خلال الحفاظ على اتفاقات هشة لوقف إطلاق النار. وفي الواقع، فإن مفهوم الحفاظ على السلام يتطلب الالتزام بتحقيق الاستقرار والانتعاش على نطاق أوسع، ويتطلب هذان الاثنان مشاركة طويلة الأجل من جانب المجتمع الدولي. ويتحقق السلام الدائم عندما نعالج الأسباب الجذرية للنزاعات ونعزز القوى المحركة للسلام، بما في ذلك من خلال جهود الوقاية والوساطة والمصالحة. وتؤدي المصالحة دورا هاما في الحفاظ على السلام عن طريق المساعدة على إصلاح أخطر التصدعات في النسيج الاجتماعي للمجتمعات المتضررة من النزاع. ويكمن جوهرها في تعزيز الوحدة والإدماج الاجتماعيين، استنادا إلى رؤية مشتركة للمجتمع. كما تعد كفاءة التوزيع العادل لفوائد السلام بين كافة شرائح السكان عنصرا أساسيا لتحقيق المصالحة.

وقد دعمت البرازيل جهود المصالحة في البلدان الخارجة من النزاعات في كثير من مختلف المناطق في آسيا إلى أمريكا اللاتينية. وقد أوضحت هذه التجارب أنه لا وجود لنمط واحد لنجاح المصالحة. وتعد الملكية الوطنية عنصرا أساسيا لكفالة ارتباط عمليات المصالحة بالظروف الفريدة لكل بلد. ومع ذلك، فإن مجلس الأمن يظل مسؤولا عن دعم جهود المصالحة التي تقودها الجهات الوطنية، وخاصة عندما تكون أولوية حاسمة خلال المراحل الانتقالية وعنصرا حاسما لتحقيق الاستقرار والسلام الدائمين. ومن المهم للغاية أن يكفل مجلس الأمن التجانس التام بين دعم الأمم المتحدة لجهود المصالحة وأولويات بناء السلام والتنمية المحددة على الصعيد الوطني. وهناك صلات وثيقة بين المصالحة والعناصر الأخرى لبناء السلام، مثل الإنعاش الاقتصادي، وإعادة إدماج المقاتلين المسرحين والفئات الهشة من السكان وإصلاح القطاع الأمني وتعزيز حقوق النساء والشباب والأطفال وحمايتهم.

وفي الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى الأهمية المتزايدة لهيكل بناء السلام في تعزيز فعالية الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة

الأساسية التي يمكن أن تقدمها السلطات والمجتمعات المحلية وعمليات المصالحة. ومن الأمثلة على ذلك أود الإشارة إلى نموذجي ليبيا ومالي. ويؤدي الزعماء الدينيون والمجتمع المدني دوراً مهماً في عملية المصالحة. ومن بين الأمثلة على ذلك، الدعم الذي قدمته رابطة سانت إيجيديو لعلمية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بهدف تحقيق توازن دقيق بين عملها على كفالة المساءلة دون المساس بالنتيجة النهائية لعملية المصالحة. ومن الأمثلة الأخرى الدور الرئيسي الذي اضطلع به المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو خلال الأزمة السياسية الأخيرة في ذلك البلد. وأود أن أشير إلى نشاط المنظمة الإيطالية غير الحكومية "رونديني تشيتاديللا ديلا باتشه Rondine Cittadella della Pace"، بوصفه من أفضل الممارسات الوطنية، وهي منظمة ملتزمة بالحد من النزاعات المسلحة على الصعيد العالمي من خلال تثقيف الأجيال الشابة فيما يتعلق بتسوية النزاعات والدبلوماسية المدنية وتعزيز السلام وحقوق الإنسان.

أخيراً، لجعل المصالحة أداة فعالة، يجب أن نواصل، كمنظمة وكدول أعضاء على حد سواء، النظر في هذه العملية بطريقة منهجية وشاملة. وينبغي لدى صياغة ولايات عمليات السلام، على سبيل المثال، ربط النواتج المتوخاة الدقيقة والقابلة للتنفيذ بأنشطة المصالحة، ولا سيما الربط بين المنظورات الوطنية والمحلية. ويمكن للجنة بناء السلام أيضاً أن تكون بمثابة منبر هام لرصد هذه العملية. كما يمكن لاستعراض هيكل بناء السلام في أيار/مايو ٢٠٢٠ أن يكون بمثابة فرصة لتعزيز ذلك الدور. وبصفتنا إحدى الدول الأعضاء، فإن مساهمتنا أمر في غاية الأهمية. وأشير إلى عملنا كأحد البلدان المساهمة بقوات، وهي مهمة يمكن فيها لقدرتنا على الحوار والجمع بين الأطراف المتنازعة أن تُحدث تغييراً ملموساً في عمليات المصالحة.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى الدورة الخامسة من الحوار المتوسطي، الذي سنستضيفه في روما يومي ٦ و٧ كانون الأول/

لقد برهنت التجارب على أن اللجوء إلى تسوية المنازعات ومنعها بالوسائل السلمية هو أفضل الحلول وأكثرها فعالية من حيث التكلفة في تعزيز السلام والأمن. ولا وجود لوصفة واحدة لتحقيق النجاح. وبالنظر إلى اختلاف حالات النزاعات وتسوياتها، فإن عملية المصالحة قد تختلف هي أيضاً من حالة لأخرى. ومع ذلك، فنحن بحاجة إلى أن نأخذ في الاعتبار بعض العناصر.

أولاً، إن المصالحة عملية طويلة الأمد وتستغرق وقتاً ولا يمكن الاستعجال في تنفيذها. ولا ينطبق هذا على الضحايا والجناة فحسب، بل على كل فرد في المجتمع. ولذلك يجب أن تتولى زمام عملية المصالحة قوى وطنية وليست أي جهات خارجية. ويجب أن تنفذ على جميع المستويات، من المستوى الوطني إلى المستوى الشعبي وأن تشمل الجميع. وتؤدي المجتمعات المحلية والزعماء الدينيون والمجتمع المدني دوراً أساسياً في هذه العملية. فمكانتهم الفريدة تمكنهم من إشراك وتمثيل شرائح عريضة من المجتمع.

وتمثل مشاركة المرأة على وجه الخصوص أمراً بالغ الأهمية لضمان عنصر الشمول. ولكن اليوم لا تشارك سوى قلة من النساء في جهود المصالحة والوساطة. ومن أجل معالجة هذا النقص أنشأت إيطاليا شبكة الوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ونحن فخورون بالنتائج التي حققتها حتى الآن. وقد انضم إليها أعضاء جدد؛ وأنشئ أول هوائيين محليين في كل من قبرص وتركيا؛ وتوفرت فرص للتدريب وبناء القدرات والربط الشبكي، وتبلورت أوجه تآزر مثمر مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والشبكات الإقليمية الأخرى ومع مختلف الدول الأعضاء. وكان آخر نجاح حققته إنشاء الائتلاف العالمي للشبكات الإقليمية للنساء الوسيطات بنيويورك في أيلول/سبتمبر.

ثانياً، يجب الربط بين مبادرات المصالحة الوطنية والمحلية حتى يكون السلام مستداماً. وتؤمن إيطاليا إيماناً راسخاً بالإسهامات

المستقلة لتقصي الحقائق وآليات التحكيم، فعاليتها. وينبغي لنا أن نتعلم من هذه الممارسات الفضلى لمعالجة خصوصية كل سيناريو من سيناريوهات ما بعد النزاع.

ويستحق دور المرأة في المصالحة اهتماماً خاصاً. ويظلّ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن معلماً بارزاً في هذا الصدد. وتنفّذ البرتغال الآن خطة عملها الوطنية الثالثة بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وندعو جميع الدول الأعضاء إلى وضع خطط العمل الخاصة بها ودعم دور المرأة في بناء السلام، بما في ذلك المصالحة. وتحقيقاً لنفس الغاية، نشارك أيضاً في شبكة الوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ولا يمكن المبالغة في دور الشباب أيضاً. وقد نظمت البرتغال في حزيران/يونيه الماضي في لشبونة المؤتمر العالمي للوزراء المسؤولين عن الشباب لعام ٢٠١٩ ومنتدى شباب لشبونة+٢١، الذي أسفر عن اعتماد إعلان لشبونة+٢١ بشأن سياسات وبرامج الشباب من جانب كل من الحكومات وممثلي الشباب. وتقرّ الوثيقة بمساهمة الشباب في عمليات السلام ومنع نشوب النزاعات وحلّها.

وأود أن أحتّم ببارقة الأمل هذه فيما يتعلق بالحاجة الملحة إلى منح الشباب صوتاً في عمليات السلام لأنه بقدر ما تكون المصالحة ضرورية في مرحلة ما بعد النزاع، فإنها تصبح أيضاً، من خلال مشاركة الشباب، أداة قوية لمنع نشوب النزاعات، الأمر الذي يجسّد هدفنا المشترك المتمثل في الحفاظ على مستقبل يسوده السلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

السيد غيرتس (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): أهنتكم، سيدي الرئيس، على تولي المملكة المتحدة رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن هذه المسألة الهامة.

ديسمبر، كمثال على الجهود الدؤوبة لتهيئة الفرص والمناخ للحوار والمصالحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد فولتير ماتياس (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أهنئ المملكة المتحدة على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت. والبرتغال تعي تماماً أهمية المصالحة في ضمان ترسخ اتفاقات السلام وعدم تكرار النزاع وإرساء أسس السلام المستدام. ووفر إسهامنا بشكل مباشر في عمليات المصالحة في تيمور الشرقية وأنغولا دروساً قيمة.

والأمثلة الناجحة على المصالحة موجودة في جميع القارات. ولدى بعض أعضاء مجلس الأمن الحاليين تجربة مباشرة رائعة. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه النجاحات، لا تزال قوى الانفصال والنزاع تدمر الأسر وتمزق المجتمعات المحلية وتزعزع استقرار الدول وتنتشر انعدام الأمن.

وتعيد المصالحة بناء المشاريع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تربط المجتمعات معاً، أو تنشئ مشاريع جديدة. وعلى هذا النحو، لا يمكن أن تكون أمراً ثانوياً عقب التوصل إلى اتفاق سلام. بل يجب إدماجها في إطار السياسات العامة منذ البداية في جميع جهود السلام. وتؤدّي لجنة بناء السلام دوراً هاماً من خلال وضع استراتيجيات متكاملة لبناء السلام والانتعاش بعد انتهاء النزاع. كما يجب اغتنام وتعزيز قدرتها على التنسيق بين الجهات الفاعلة المعنية من أجل كفاءة تمويل محفز من خلال صندوق بناء السلام وتعبئة غيره من أشكال التمويل المناسبة.

ويجب أن تعتمد المصالحة على تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني بمشاركة المجتمع ككل. ويمكن أن يؤدي تحقيق العدالة للأفراد والمجتمعات المحلية المتضررة من النزاع دوراً محورياً في التغلب على الكراهية وتعزيز الانتعاش. وقد أثبتت أدوات العدالة الانتقالية، مثل لجان تقصي الحقائق المستقلة والبعثات

بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال، من أجل تحقيق انتقال مقبول دولياً نحو استقلال ناميبيا.

واضطر بلدي للعودة إلى الأساسيات لضمان أن تنعم ناميبيا بالحرية والسلام والاستقرار، فيما تكاتف أبناء شعبنا تحت شعار "ناميبيا واحدة، أمة واحدة". ونحن فخورون اليوم بأن ناميبيا نجحت في دمج من كانوا يقاتلون إلى جانب حكومة الفصل العنصري لجنوب أفريقيا، من بين الفصيلين المتحاربين خلال كفاحنا من أجل التحرير، مع جيش التحرير الشعبي الناميبي في قوة دفاع وطنية موحدة.

وبإنشاء لجنة بناء السلام في عام ٢٠٠٥، رسّخت الأمم المتحدة كذلك أهمية بناء السلام والمصالحة. وهدف اللجنة هو اقتراح استراتيجيات متكاملة لبناء السلام والإنعاش بعد انتهاء النزاع من أجل الجمع بين جميع الجهات الفاعلة المعنية وتعبئة الموارد. وتناصر اللجنة على وجه الخصوص إشراك الشباب والنساء، وهما جهتان فاعلتان أساسيتان في عمليات السلام والمصالحة، في عمليات بناء السلام وتكفل ذلك.

بيد أن ناميبيا تودّ أن تنبه إلى أنه ولئن كانت الحاجة إلى تعزيز الحوار في التوفيق بين الأطراف أمر لا يمكن المبالغة فيه، ينبغي عدم تجاهل تأثير الأطراف الخارجية في هذه العمليات. فهناك مخاطر حقيقية من أن المصالح المكتسبة للأطراف الخارجية يمكن أن تعرّض للخطر عمليات المصالحة في بعض الحالات.

وإذ تستعدّ ناميبيا للاحتفال بمرور ٣٠ عاماً على الاستقلال في آذار/مارس من العام المقبل، فإننا نفتخر بالخطوات التي اتخذناها لضمان الانتقال السلس إلى دولة مستقلة وحرّة. وبفضل المساعدة الأساسية للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره، كانت عمليتنا للمصالحة ناجحة عموماً. ويتجلى هذا النجاح بشكل ملحوظ في أننا سنجري الانتخابات الرئاسية والعامّة السادسة لدينا في الأسبوع المقبل.

إذا ما نظر المرء إلى القائمة التي لا تنتهي من النزاعات التي لم تُحل ومقدار الوقت الذي ينفقه هذا المجلس سنوياً في مناقشة النزاعات والسعي إلى حلها، فأرجو أن تعذروني على استخلاص نتيجة مفادها أن السلام لا بدّ وأن يكون مملاً. وإلا فكيف نفسر الوجود المستمر للنزاعات. وبطبيعة الحال، فإننا ندرك خطورة هذه المسألة ولذلك نريد أن نبدأ بياننا بالتشديد على أنه كي يسود السلام، كان ينبغي منع النزاعات في المقام الأول. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن جمع المعلومات الاستخباراتية والإنذار المبكر هما الأكثر أهمية. ولكي ينجحنا، فالحاجة إلى الحوار بين الأطراف المتضررة أمر بالغ الأهمية. ونسلم بأن نجاح الحوار يرتبط برغبة الأطراف في حل النزاع. ويتطلب الحفاظ على السلام بعد هذه المفاوضات حواراً متواصلاً للمساعدة في التوفيق بين الأطراف.

وثمة إقرار منذ أمد طويل بأن المصالحة خطوة أساسية يجب أن تتخذها البلدان في طريقها إلى تحقيق السلام والاستقرار الكاملين بعد العنف والنزاعات. وإذا كنا نريد أن نكفل ألا تعاود النزاعات الظهور أو الاشتعال، فلا بدّ من تحقيق شكل من أشكال المصالحة بين الأطراف. وتشكل التسوية جزءاً لا يتجزأ من أي عملية لبناء السلام. وتتطلب المصالحة معالجة المظالم الهيكلية في المجالات السياسية والاجتماعية والقضائية والاقتصادية. ويمكن للمصالحة أن تتخذ أشكالاً مختلفة، وأبرزها لجان الحقيقة والمصالحة والنظم القضائية. ولطالما أدت الأمم المتحدة دوراً قيادياً في تعزيز وضمان المصالحة.

وقد واجهت ناميبيا عند الاستقلال مهمة شاقة للمصالحة وبناء الدولة، بعد اختيار نظام الفصل العنصري، الذي ترعرع على مبدأ فرق تسد. وكانت ناميبيا محظوظة بأن كان لديها ممثلون خاصون للأمم المتحدة من أمثال شون ماكبرايد (أيرلندا) ومارتي أهتيساري (فنلندا)، من بين آخرين، والذين عملوا بلا كلل،

وقد أسهم حفظة السلام الباكستانيون في إنهاء هذه الحروب والنزاعات الطويلة الأمد. وينبغي مواصلة هذه الجهود، مع تجنب اتباع نهج الحال الواحد المناسب للجميع. وعلاوة على أن باكستان في مقدمة البلدان المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإنها أيضا عضو في لجنة بناء السلام منذ إنشائها في عام ٢٠٠٥. وأود أن أشاطر بعض النقاط الرئيسية استنادا إلى خبرتنا.

أولا، إن عمليات المصالحة التي تملك البلدان زمامها وتستند إلى مبادئ الشمول والعدالة الانتقالية التي تركز على الضحايا توفر أفضل أمل في إعادة بناء السلام والحفاظ عليه. ثانيا، إن المصالحة عملية طويلة وينبغي ألا تحل محل المساءلة؛ فينبغي للعمليات أن تعزز كل منهما الأخرى. ثالثا، تكتسي الشمولية أهمية بالغة للنهوض بعمليات بناء السلام الوطنية. ويجب إشراك جميع المجتمعات المحلية ومعالجة شواغلها بحكمة. رابعا، تعد التنمية جزءا أساسيا، وإن كان غير كاف، من إعادة بناء السلام في المجتمعات التي مزقتها النزاعات. ويتعين تحديد الأسباب الجذرية للنزاع ومعالجتها.

وقد دعمت باكستان القيام بعملية سلام بقيادة ومملوكة أفغانية. ومن خلال الإفراج المتبادل عن الرهائن والسجناء بالأمس، يحدونا الأمل في إحياء عملية السلام على وجه السرعة. وعلاوة على ذلك، فإننا نستضيف ٣ ملايين لاجئ أفغاني. وينبغي أن يعودوا إلى ديارهم وأن يشاركوا في عملية المصالحة بين الفصائل الأفغانية التي نأمل أن تبدأ قريبا. ويجب أن يدعم المجتمع الدولي العودة السريعة والكرامة للاجئين الأفغان.

وحيث إن النزاعات لا تزال مستمرة في جميع أنحاء العالم، فإن المصالحة ستظل آلية هامة في بناء السلام بعد انتهاء النزاع. ومع ذلك، يتمثل الغرض الرئيسي من الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات وحلها من أجل إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ومن المؤسف أن مجلس الأمن كان له سجل

وفي حين لا تزال بعض البلدان تعاني من حالات النزاع والعنف في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في الشرق الأوسط وفي القارة الأفريقية، ثمة بلدان أخرى خارجة منها. وينبغي أن تشكل عمليات المصالحة عنصرا أساسيا في أي عملية للسلام، وينبغي أن تشمل المرأة. فالمصالحة بأشكال مختلفة تسمح بالثام الجروح واستجلاء الحقيقة. ولا تزال خطوة أساسية نحو ضمان تحقيق السلام والأمن والثم والرخاء في أي بلد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أرحب الآن في المجلس بسفير باكستان، الذي سيتكلم في المجلس للمرة الأولى في ولايته الحالية. السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أهني المملكة المتحدة على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر، وعلى تنظيم هذه المناقشة اليوم.

إن المصالحة من المجالات المواضيعية الهامة في بناء السلام بعد انتهاء النزاع. وأشير إلى المشاركة في مناقشة عقدت بشأن المصالحة الوطنية في هذه القاعة في عام ٢٠٠٤ (S/PV.4903). وأرحب باستئناف النظر في هذه المسألة الهامة.

كما نود أن نشكر الأمين العام غوتيريش والسيد أوزردم على إحاطتهما.

مع اقترابنا من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في العام المقبل، ينبغي ألا ننسى أن الأمم المتحدة نفسها رمز للمصالحة. فهي منظمة ولدت من الاقتناع بأنه يمكن إنهاء العداء والخلافات وأن الدول بإمكانها أن تضع خلافاتها جانبا لبناء مستقبل مشترك. وتطور السلام والتعاون في أوروبا في أعقاب حربين عالميتين مدمرتين مثال على فوائد المصالحة السياسية. ولا بد لي أن أضيف أنني واثق من أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لن يعكس ذلك المسار.

لقد أحرزنا بعض أوجه التقدم على مر السنين في تسوية النزاعات، كما هو الحال في كوت ديفوار وليبيريا وسيراليون.

متفاوت في التصدي للتهديدات والانتهاكات التي تواجه السلم والأمن الدوليين، وهي ولايته الرئيسية. ولم تكن مساعيه والنتائج المنبثقة عنها متسقة. ففي بعض الحالات شهدنا تقاعسا وصمتا استمر طويلا.

وتشعر باكستان ببالغ القلق، على وجه الخصوص، إزاء عدم اتخاذ مجلس الأمن لإجراء من أجل وقف انتهاكات الهند لحقوق الإنسان وقرارات مجلس الأمن في ولاية جامو وكشمير المتنازع عليها. بل على النقيض من ذلك، اتخذ المجلس إجراء على وجه السرعة في حالات أخرى من أجل اللجوء بسرعة إلى فرض الجزاءات وإجراءات الإنفاذ. إن حل هذه المسألة سيتطلب إرادة سياسية والتزاما من جانب المجتمع الدولي. وبالنظر إلى أن أقل من ٠,٥ في المائة من النفقات الدفاعية العالمية تستثمر

في السلام، فإن ذلك تعليق بليغ بشأن الالتزام المطلوب لبناء السلام في العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بصفتي الوطنية، أود أن أطمئن بإيجاز ممثل باكستان بأن المملكة المتحدة ستظل من الجهات الفاعلة الاقتصادية والأمنية الأوروبية القوية بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وإذ أستاذف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس، أود أن أشكر المترجمين الشفويين على رحابة صدرهم. لا يزال هناك عدد من المتكلمين المتبقين في قائمتي لهذه الجلسة، وأعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠ تماما.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.